الأمم المتحدة

A/73/PV.23

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٢٣**

الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٦٨ و ١٣ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقريرا الأمين العام (A/73/269 و A/73/270)

(ب) **أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/73/273)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي السرور الحقيقي أن أنضم إلى الأعضاء اليوم. وأود أن أشكر الأعضاء الذين شاركوا في سلسلة حوار أفريقيا ٢٠١٨ على مدى ثلاثة أيام. لقد بلغني أن العديد من النقاط الهامة والقيمة قد انبثقت من مجريات الحوار، التي أعتقد أنها تبرز أهمية هذا الحوار. ومن المهم بشكل خاص الاطمئنان إلى أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعتبر أقوى من أي وقت مضى في التاريخ. وهذا أمر جيد لأفريقيا. وهو أمر جيد أيضاً بالنسبة للعالم. ويمكننا جميعاً أن نستفيد من ذلك الدرس بينما نعمل على تعزيز تعددية الأطراف.

وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وإطار التنفيذ المشترك لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتطلب استمرار دعم المجتمع الدولي. ولا تزال أفريقيا رائدة في مجالات أخرى أيضاً. وأثني على حقيقة أن أفريقيا لديها المزيد من النساء في بعثات حفظ السلام أكثر من أي منطقة أخرى. إن نحو ٦٤ في المائة من حفظة السلام الإناث تأتي من أفريقيا. هذا بالإضافة إلى أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أفريقيا تساهم بالفعل بما يقرب من نصف جميع أفراد حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أكرر ما قاله الزملاء الآخرون والمجتمع الدولي في الإشادة بإثيوبيا على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجلس الوزراء. فقد انضمت إلى قلة مختارة من البلدان حققت هذه النسبة. وبالمثل، لا بد أن أشيد بأحدث الفائزين بجائزة نوبل – السيد دينيس ماكويغي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسيدة نادية مراد من العراق – اللذين عملا بلا كلل للمساعدة على إنهاء استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب والنزاع المسلح. وهذا أمر رائع، ونحن نشكرهما على التزامهما.

إننا هنا اليوم للنظر في التقارير الثلاثة للأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن البند ٦٨ من جدول الأعمال، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ (A/73/269 و A/73/270 و A/73/273). وإنني أثني على الأمين العام على جودة التقارير المعروضة علينا. وأودّ أن أدلي بنقطتين بسرعة كبيرة.

أولاً، يسرني أن أرى أن التقرير (A/73/269) عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يشير إلى أن البلدان الأفريقية تواصل إحراز التقدم في تنفيذ كل من المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة. إن برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، على سبيل المثال، يعالج العجز في الهياكل الأساسية في القارة. ومن مشاريع الهياكل الأساسية الأكثر طموحاً – الطرق الأقاليمية السريعة – التي ستساعد على الربط بين إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان. ويجري تجسيد التكامل المادي عن طريق السياسات التجارية. إن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على سبيل المثال، يمثل خطوة حاسمة صوب إنشاء السوق الأفريقية الموحدة. وأخيراً، فإن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا يفتح الآفاق أمام فرص هائلة لتغيير القارة. وأشير هنا إلى الكيفية التي ترتبط بها تلك المبادرة ارتباطاً وثيقاً بأولوية العمل اللائق أولوية للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وفي حالة أفريقيا، فالعدد الهائل من السكان الشباب وحده كفيل بجعل التقدم في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ضرورة. وتشير كل هذه التطورات إلى تحولات هامة إلى الأمام نحو رؤية الاتحاد الإفريقي لأفريقيا متكاملة وتنعم بالسلام والازدهار.

بيد أن النقطة الثانية التي أطرحها هنا هي أن ثمّة حاجة إلى مزيد من الدعم، في رأيي، لتسريع التقدم وإدامته. إن الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التمويل، بما في ذلك تمويل الاستثمار غير المباشر، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والوصول إلى الأسواق، يجب الوفاء بها بروح الشراكة الحقيقية. وقد خطت البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي خطوات واسعة في بناء القدرات الأفريقية من أجل التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن. ومن أجل دعم هذه الجهود، ينبغي أن يكون هناك تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن.

فأفريقيا تقع في صلب كل ما نفعله في الأمم المتحدة. فلا يمكن أن ننجح في أي مكان آخر، إذا لم ننجح في أفريقيا.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، كما أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونرحب بتقارير الأمين العام (A/73/270و ،A/73/269، و A/73/273) بشأن البنود قيد المناقشة. ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على قيادته والتزامه المستمر لوضع أفريقيا في صميم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهذا دليل على الشراكة القيمة التي لا تزال قائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

تتزامن المناقشة العامة هذا العام مع سلسلة الحوارات في أفريقيا، التي أتاحت مناسبة قيمة لتسليط الضوء على أوجه التآزر بين مختلف العمليات والجدية التي يجب أن نوليها للاحتياجات الإنمائية للقارة. ولا شك في أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل التنمية في أفريقيا أداة رئيسية في تعزيز أوجه التكامل والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويسرنا أن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا اختار اتباع نهج جديد هذا العام بشأن سلسلة الحوارات في أفريقيا، ونثني على الجهود التي يبذلها في تعزيز خطة أفريقيا الإنمائية. ربما يكون هذا التآزر والتوازن أمرا أساسيا بالنسبة للجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لقارتنا. وعلى هذا النحو، ينبغي الحفاظ عليه وتحسينه في السنوات المقبلة.

وتعرب المجموعة عن تقديرها للتحليلات والمعلومات والتوصيات السياساتية القيمة الواردة في تقارير الأمين العام. إنها مسائل بالغة الأهمية في المناقشة وفي الدعوة لتحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا. ومنذ اعتماد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واصلت تلك الشراكة تجسيد رؤية أفريقيا وإطارها الاستراتيجي من أجل التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مختلف المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك الزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، فضلا عن التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية. وما برحت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ملتزمة بتيسير وتنفيذ البرامج ذات الأولوية في أفريقيا، وتوطيد المبادرات الإيجابية في مجال السياسات التي اعتمدتها بالفعل الدول الأعضاء الأفريقية من أجل تحويل القارة. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير لشركائنا الإنمائيين على ما قدموه من مساعدة في التقدم الذي أحرزته القارة في تنفيذ مختلف برامجها ومشاريعها. كما نطلب إلى جميع الشركاء دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه، بما في ذلك عن طريق تيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان الأفريقية.

إن وجود الفجوة الرقمية العالمية يسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار وتخصيص الموارد الكافية للحيلولة دون تخلف أفريقيا عن الركب على الطريق المؤدي إلى مجتمع المعلومات، على نحو ما يحذر منه الأمين العام في تقريره (A/73/269). ونحيط علما بالنتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام، ولا سيما وجود العقبات التي تحول دون تحقيق الإمكانات الكاملة لتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما في أفريقيا. وتكتسب مواءمة السياسة العامة والإطار التنظيمي في قطاع المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا زخما في القارة، ويبذل الاتحاد الأفريقي الكثير من الجهد في هذا الاتجاه. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ الخطوات المناسبة من أجل إيجاد مجتمع معلومات محوره الإنسان، وموجه نحو التنمية، ويتسم بالشمول في استيعاب الجميع، ويلتزم ببرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

وتلاحظ المجموعة الأفريقية بقدر كبير من الارتياح أن تقرير الأمين العام يشدد على أن الزراعة لا تزال في صميم خطة التنمية في أفريقيا. وعلى نحو ما يشير التقرير، فإن أفريقيا لديها إمكانات هائلة في مجال الزراعة. وتفخر القارة بحيازتها للنصيب الأكبر في العالم من الأراضي الخصبة غير المزروعة، والموارد المائية الغزيرة، والقرب من خطوط النقل والأسواق الإقليمية. ولذلك، فمن الطبيعي أن تشكل الزراعة لدينا جزءا كبيرا من اقتصادات جميع البلدان الأفريقية. فبوصف الزراعة في أفريقيا قطاعا له القدرة على إيجاد فرص عمل للشباب الأفريقي، وبالتالي تحسين معيشتهم، نحن على اقتناع بأنها، من خلال الاستثمار الكافي، يمكن أن تساهم في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتنمية والتنويع الاقتصادي. بيد أنه من أجل القضاء على الفقر، الذي

لا يزال يشكل هدفا رئيسيا للمجموعة الأفريقية، يجب أن تكون هذه المساعدة والاستثمار مسؤولان من الناحية الاجتماعية ومستدامان من الناحية البيئية وأن يعودا بالنفع في نهاية المطاف على الجميع، بمن فيهم المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة.

إن التوقيع عام ٢٠١٧ على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، ومتابعة التوقيع في كانون الثاني/يناير بإطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يبينان التزام المنظمتين بمواءمة تعاونهما في المجالات ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على الحاجة إلى تعزيز الفعالية والكفاءة في تنفيذ الإطارين ومتابعتهما واستعراضهما، من أجل تعظيم أثرهما ونتائجهما في الميدان. وأود أن أشدد على أن اتباع نهج متعدد الأوجه، يشمل تعبئة الموارد وتعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية، أمر ضروري من أجل تحقيق ذلك الهدف النبيل.

إن التنمية المستدامة فرصة ومسؤولية جماعية ينبغي تحقيقها من خلال التعاون المتعدد الأطراف، والوفاء بالالتزامات الدولية، وتوفير وسائل دعم التنفيذ للبلدان النامية. ويساورنا القلق إزاء تنامي أزمة الديون، ونطلب المساعدة الرامية إلى ضمان تقليص التقلب لدينا. وفي هذا الصدد، فإننا نطلب المساعدة لتعزيز القدرات الوطنية للدول الأفريقية للحصول على مصادر الإيرادات التي يمكن استخدامها من أجل تعزيز النمو والتنمية. كما أنه من المهم أن تواصل البلدان المتقدمة النمو ومقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية الوفاء بالتزاماتهم، تمشيا مع التعهدات السابقة التي قدموها لزيادة جهود المساعدة الإنمائية الرسمية.

كما تتفق المجموعة الأفريقية مع الأمين العام في أن الكوارث وآثار تغير المناخ تؤثر تأثيرا شديدا على المناطق الضعيفة والفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما في أفريقيا. وأفريقيا محرومة أساسا من السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وعلى هذا النحو، ستكون زيادة المساعدة الدولية في مجالات التمويل، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، والتخفيف من عبء الديون أمرا أساسيا للجهود الرامية إلى دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونناشد المجتمع الدولي أن يعزز دعمه ويفي بالتزاماته من خلال اتخاذ مزيد من الإجراءات في المجالات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وتتفق المجموعة مع الأمين العام على أن التدفقات المالية غير المشروعة تحرم القارة من الموارد الحيوية لتمويل أولوياتها الإنمائية. وسيعمل وقف التدفقات غير المشروعة وإعادة هذه الأصول غير المشروعة والأموال إلى بلدانها الأصلية على إمداد المنطقة بالمزيد من الموارد اللازمة لتمويل الاحتياجات في مجال الصحة والتعليم والهياكل الأساسية والاحتياجات الإنمائية الماسة. ونحث الشركاء الإنمائيين على دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية لوقف هذا الخطر من خلال تحسين الشفافية في النظم الضريبية، فضلا عن الكشف عن كامل هيكل المستفيدين من ملكية الشركات.

ونحيط علما بالأثر السلبي للتفاوت بين الجنسانى الذي يتجلى في ثقافة بعض البلدان الأفريقية ومعاييرها. وفي حين يواصل زعماء المنطقة اتخاذ الخطوات الرامية إلى التصدي لهذا التحدي بما يحقق مصلحة الجميع، فإن الاتحاد الأفريقي سيواصل المضي في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بهذه المسألة الحساسة للغاية من خلال مختلف مبادراته التعليمية ومن خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

وأخيرا، فإن السلام والأمن والحوكمة الرشيدة هي الأولويات القصوى في جميع العمليات الإنمائية. وفي حين أن أفريقيا قد شهدت فترة من النمو الاقتصادي المستدام والتقدم الاجتماعي في العقدين الماضيين، فإن الآثار المترتبة على الحروب والجرائم العنيفة لا تزال قائمة. ونطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، والشركاء، وجميع الدول الأعضاء مواصلة تقديم المساعدة

للبلدان الأفريقية الخارجة من نزاعات في جهودهم الرامية إلى بناء القدرات الوطنية من خلال الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بتهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا.

السيد إدريس (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة ال٧٧ والصين.

أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للتحليلات والمعلومات القيمة والتوصيات القيمة المتعلقة بالسياسة العامة الواردة في تقارير الأمين العام (A/73/269 و A/73/270 و A/73/273) والتي تسهم في المناقشة بشأن مسائل حاسمة الأهمية بالنسبة لنمو أفريقيا الشامل وتنميتها المستدامة.

توضح خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة تنفيذها العشرية الأولى رؤى وإجراءات أفريقيا المشتركة صوب تحقيق السلام والتنمية. وقد أكد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥ مجددا الالتزام المشترك للمجتمع الدولي بالعمل بلا كلل من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة متوازنة ومتكاملة.

وتدرك المجموعة أوجه التكامل بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي ذلك الصدد، من المهم للغاية أن نواصل حشد الدعم الدولي لتنفيذ هاتين الخطتين بغية تحقيق قدر أكبر من التآزر بين الأطر الإنمائية الإقليمية والدولية. وبعد ثلاث سنوات من بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، من الواضح أن تحقيق الوعد المشترك لهاتين الخطتين بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب يتوقف على قدرتنا الجماعية على حشد ما يكفي من وسائل التنفيذ، بما في ذلك الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وهو ما يجب أن يكون على قدر طموح الأهداف نفسها.

وفي السياق نفسه، فإن زيادة الدعم الدولي أمر حاسم لبناء القدرات وتعزيز الاستدامة. وفي ذلك السياق، ترحب المجموعة بالاستعراض المتعمق الوارد في تقرير آلية الرصد لتنفيذ الالتزامات من جانب البلدان الأفريقية وشركاء التنمية في مختلف مجالات التنمية (A/73/270). وعلى هذا النحو، فإن التوصيات الواردة في التقرير يجب أن تسهم في إعداد استجابات مستنيرة بشكل أفضل على مستوى السياسات لتحديات التنمية وفي تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في تلك المجالات الإنمائية الهامة جدا.

وتؤكد المجموعة من جديد على الدور الحاسم الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، اللذان يظلان من المصادر الرئيسية لتمويل التنمية في أفريقيا. وتشعر المجموعة بقلق بالغ إزاء انخفاض كل من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا على مدى السنوات الماضية. ولذلك، تود المجموعة أن تؤكد مجددا أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمرا حاسما، بما في ذلك التزام كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية ونسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا. ونحث الدول التي لم تف بالتزاماتها على تكثيف الجهود لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية.

وتشير المجموعة إلى أن البلدان الأفريقية قد اتخذت العديد من الخطوات للتصدي لتحديات السلام والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الحاجة إلى التصدي للإرهاب وعدم الاستقرار. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه من أجل استكمال وتعزيز الجهود الأفريقية للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في القارة، من المهم للغاية أن يعزز الشركاء دعمهم لأنشطة السلام والأمن الأفريقية وأن يساعدوا في بناء قدرات القارة على منع نشوب النزاعات وحلها من خلال زيادة المساعدات المقدمة. ولذلك، نؤكد على ضرورة قيام منظومة

الأمم المتحدة بدعم المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في مساعدة جهود البلدان الأفريقية لتحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا خالية من النزاعات وإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

في الختام، فإن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ الموقع في كانون الثاني/يناير يبرهنان على التزام المنظمتين بمواءمة تعاونهما مع احتياجات أفريقيا وأولوياتها. ولا بد من تعزيز الفعالية والكفاءة في تنفيذ ومتابعة واستعراض الإطارين لتعظيم أثرهما ونتائجهما في الميدان.

السيد دانغ دينه كوي (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار وبلدي، فييت نام.

وتؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

بداية، نشكر الأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/73/269 و A/73/270 و A/73/273) والتي قدمت استعراضا شاملا للتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بتلك التقارير وكذلك رؤى بناءة وعملية بشأن سبل المضي قدما.

وتعيد الرابطة تأكيد تضامنها مع أفريقيا نحو تحقيق طموحاتنا المشتركة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل النمو والازدهار والتنمية المستدامة. ونؤيد تمام التأييد تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي ستوفر أساسا متينا لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم الجيد المحرز خلال السنوات الماضية في تحقيق الأولويات التي حددتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا سيما في البنية التحتية والزراعة والتعليم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والحكم الرشيد.

ويسرنا الإشارة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الحالة الاقتصادية العالمية على الاقتصادات الأفريقية. ومن المؤكد أن إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في آذار/مارس سيؤدي إلى زيادة التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية. ونحن ندرك التحديات المستمرة في مجالات الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي والوصول إلى الأسواق والافتقار إلى التمويل والقدرات. ومع ذلك، من المشجع أن نرى أن العديد من البلدان الأفريقية تواصل تكثيف جهودها والاستفادة من الفرص المتاحة لتسريع وتيرة التقدم في مجال التنمية المستدامة في المنطقة.

ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا من أجل التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

ترى أيضا رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن من المهم أن نجعل رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٥ متماشية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لكي نستكشف بفعالية السُبل الكفيلة بتنفيذ الخطتين بطريقة متكاملة. ونعتقد أن هناك الكثير مما يمكننا أن نتعلمه من بعضنا البعض في هذا المضمار.

كما أكد العديد من قادتنا في المناقشة العامة في الشهر الماضي، فإن سعينا المشترك من أجل السلام الدائم والتنمية المستدامة يتوقف على قدرتنا على بناء شراكات عالمية قوية مع أمم متحدة قوية وفعالة من حيث الجوهر. أما نحن البلدان الأعضاء في الرابطة فسنواصل العمل جنبا إلى جنب مع جميع الأصدقاء والشركاء، بما في ذلك الشركاء في أفريقيا، والتمسك

بقيم التعددية واحترام الأطر الدولية والاتفاقات التي التزمنا بها. وهذا جزء من مسؤوليتنا المشتركة لشعوبنا وكوكبنا.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ككل، بما في ذلك فرادى الدول الأعضاء فيها، تتطلع إلى تعزيز شراكتها مع أفريقيا في تنفيذ تلك الأطر والالتزامات العالمية. وفي الواقع، نرى أن هناك مجالاً لمزيد من التعاون بين الرابطة وأفريقيا. فهناك، على وجه الخصوص، إمكانيات كبيرة لدى المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء لتعزيز روابطنا وتقاسم المعارف في مختلف المجالات، مثل الزراعة، والتعليم، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتجارة، والاستثمار، وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تجمع في جوهانسبرغ المصنعون وشركات التكنولوجيا من جميع أنحاء جنوب شرق آسيا وأفريقيا في أول معرض ومنتدى للأعمال التجارية في أفريقيا وبلدان الرابطة. يهدف هذا الحدث الاحتفالي إلى إنشاء برنامج يربط بين الشركات في أفريقيا والرابطة، ويحفز فرص التجارة والاستثمار بين المنطقتين الإقليميتين. في الختام، نؤيد تأييدا تاما أنه يجب على شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع الدولي الاستمرار في دعم البلدان الأفريقية في سعيها لتحقيق السلام المستدام والتنمية. أما نحن من جانبنا، البلدان الأعضاء في الرابطة، فسنظل ثابتين في دعمنا للجهود التي يبذلها أصدقاؤنا الأفارقة والمجتمع الدولي لتحقيق تقدم ملموس في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة لصالح أفريقيا والجميع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة بيب (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير المرحلي الأخير للأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/73/269). إن الاتحاد الأوروبي بوصفه نصيرا قويا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ بدايتها، يرحب باتساق التقرير مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والنتيجة التي خلص إليها التقرير ومفادها أن البلدان الأفريقية تواصل إحراز تقدم في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة. ونسلم بأهمية الهياكل الأساسية للتصنيع في القارة، والتكامل الإقليمي، وبالنقص في الاستثمارات اللازمة للنهوض بأفريقيا إلى المعايير العالمية. ونرحب بالمبادرات الأفريقية لمعالجة هذا النقص، مثل مبادرة خطة الـ ٥ في المائة، التي أطلقت مؤخرا شبكة الأعمال القارية لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي لديه خبرة طويلة بصفته شريكا في المنطقة في مشاريع الاستثمار الإقليمية المتطورة المشابهة لتلك المشاريع الواردة في مبادرة الشراكة الجديدة. وثمة مثال على هذه المشاريع ألا وهو شبكات كابريفي لربط الطاقة الكهربائية في الجنوب الأفريقي.

إن الاتحاد الأوروبي باعتماده خطة الاستثمار الخارجي الأوروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إنما يعمل على تعزيز نطاق دعمه بزيادة الاستثمارات من المؤسسات المالية والقطاع الخاص من بضمان ١,٥ مليار يورو وصندوق استثمار خليط، تكمله المساعدة التقنية والدعم بهدف تحسين مناخ الاستثمار. بالإضافة إلى التسهيلات الاستثمارية الحالية التي تبلغ ٢,٦ مليار يورو، من المتوقع للصندوق الاستفادة مما يزيد على ٤٤ مليار يورو من الاستثمارات بحلول عام ٢٠٢٠.

ما برح الاتحاد الأوروبي، إلى حد بعيد، الوجهة الأكثر أهمية لصادرات البلدان الأفريقية. ونحن نعتقد أن هناك مجالاً كبيرا لزيادة حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ونرحب بتوقيع اتفاق التجارة الحرة القاري الأفريقي في كيغالي في آذار/

مارس ٢٠١٨. ونحن نشجع الأطراف الموقعة على ضمان التصديق عليه في الوقت المناسب لتمكين هذا الاتفاق من دخول حيز النفاذ. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعلق نفس القدر من الأهمية على التعليم العالي الجودة كما يرد في خطتي العمل لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي هذا السياق، نرحب بدعم الوكالة للجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم. ونوصي بتطوير تلك الجهود وإدماجها في السياسات الوطنية الشاملة. وربما يصبح رصد تلك السياسات جزءا من الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

يشعر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتشجيع جراء تنشيط الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. إذ أن الأقران كثيرا ما يكونون في وضع أفضل لمعالجة القضايا المتعلقة بالحكم، والتي ستعزز أيضا الملكية الأفريقية وبرامج الإصلاح. بيد أن قياس النجاح لدى عدد من البلدان المشاركة يكون أقل من درجة النتائج التي تحققت. وفي هذا السياق، نحث على تحسين المتابعة والتنفيذ لبرنامج عمل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام إزاء الزيادة السريعة مؤخرا في مستويات الديون في كثير من البلدان الأفريقية، لا سيما حصة الديون لدى البلدان غير الأعضاء في نادي باريس. وقبل تلك الزيادة كان هناك انخفاض كبير في مستويات الديون الأفريقية منذ بداية هذا القرن من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والذي ساهم فيه التمويل الجماعي للاتحاد الأوروبي بنسبة ٤١ في المائة من إجمالي المساهمات.

ونحن نردد التحذير الوارد في تقرير الأمين العام (A/73/269) ومفاده أن الاقتراض المفرط ينطوي على إمكانية خنق النمو والتنمية، وتقويض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس من خلال تخفيف عبء الديون. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وأذكر، على وجه الخصوص، الغاية ١٧-٤ من أهداف التنمية المستدامة. إزاء هذه الخلفية، يبدو من الواضح أن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المقبل بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب، الذي يعرف باسم خطة عمل بوينس آيرس+٤٠ والمقرر عقده في بوينس آيرس في آذار/مارس عام ٢٠١٩، يقدم فرصة لا ينبغي تفويتها للتصدي للتحدي.

يواصل الاتحاد الأوروبي التمسك بحزم بالتزامه بخطة عام ٢٠٣٠، والتي تعتبر خطة عمل أديس أبابا جزء لا يتجزأ منها. ونؤكد مجددا الحاجة إلى تيسير الاستفادة من جميع مصادر التمويل، بما في ذلك الاستثمارات الخاصة الوطنية والدولية، والموارد العامة المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ونشدد على إمكانيات التمويل المبتكرة. أما فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فقد حافظ الاتحاد الأوروبي على دوره بوصفه أكبر مقدم لها، حيث أنه يقدم أكثر من نصف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، وعمل على زيادة حصته من دخله القومي الإجمالي من ٠,٣١ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٠,٥٠ في المائة في عام ٢٠١٧.

ولا تزال أفريقيا أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويتجسد ذلك في إعلان السيد يونكر، رئيس المفوضية خلال خطابه عن حالة الاتحاد لعام ٢٠١٨ الذي ألقاه في ١٢ أيلول/سبتمبر، عن تحالف أفريقي – أوروبي جديد يهدف إلى تعميق العلاقات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار وفرص العمل.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على التقارير (A/73/269 و A/73/270 و A/73/273) المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

إن أفريقيا تنهض، وكلها آفاق وإمكانات. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين لتشكيل الاتحاد الأفريقي. وتهنئ تايلند أصدقاءنا الأفارقة على جهودهم الدؤوبة وتضامنهم في العمل من أجل التوصل إلى أفريقيا التي تنعم بالتكامل والسلام والازدهار. لقد أحرز تقدم كبير خلال خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وعلى وجه الخصوص، فإن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتوقيع على اتفاقية السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، سيشجعان دون شك على تحقيق المزيد من التكامل الإقليمي والفرص التجارية المتاحة للشعوب الأفريقية والعالم.

وعلى الرغم من أن البعد الجغرافي قد يفصل تايلند وأفريقيا، فلطالما تمتعت تايلند والدول الأفريقية بعلاقات ودية طويلة الأمد، يتعزز ثراؤها من خلال العلاقات الاقتصادية المتنامية والتعاون نحو تحقيق التنمية المستدامة، والسلام، والاستقرار، والصحة العامة.

وعندما ننظر إلى أفريقيا اليوم، لا يمكننا أن نتجاهل دورها المتنامي في الاقتصاد العالمي والفرصة التي تمثلها. ويصنف البنك الدولي تايلند حالياً كأكبر شريك تجاري للرابطة في أفريقيا، ونحن نشهد نموا للاستثمار التايلندي في القطاعات التي تشهد ازدهارا في القارة، بما في ذلك قطاعات الطاقة والثروة السمكية والبنية التحتية والسيارات والسياحة. ونحن ندرك في الوقت نفسه التحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا في التجارة العالمية، ودأبت تايلند على الاضطلاع بدورها في تعزيز إمكانية وصول السلع الأفريقية إلى بلدنا من خلال نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص التابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي التزمنا بتنفيذه لمدة خمس سنوات عام ٢٠١٥.

ويشكل التعاون الإنمائي مجالا آخر تتشاطر فيه تايلند وأفريقيا طموحا مشتركا. وما فتئت تايلند تدعم بقوة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي لا يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل وإنجاز الأعمال غير المكتملة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. إن تعاوننا الإنمائي في أفريقيا يتبع نهجاً يقوم على الطلب، ويهدف إلى بناء القوه في سبيل تحقيق الهدف المتمثل في الاعتماد على الذات. ومن المقرر أن نتشاطر مع أفريقيا أفضل الممارسات المتعلقة بنهجنا الإنمائي المعتمد محليا، في مجالات تشمل الزراعة وتنميه الموارد البشرية والصحة العامة، وذلك من خلال الشراكة التايلندية – الأفريقية من أجل التنمية المستدامة.

لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة من دون سلام. وتشدد تايلند على أهمية تهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق السلام المستدام، وتثني على الاتجاهات الإيجابية في أفريقيا. وقد شاركت تايلند في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام السابقة والحالية إلى جانب العديد من الدول الأفريقية. إننا نعتز بأن نقول إن حفظة السلام التابعين لنا هم بناة سلام في مرحلة مبكرة، وأنهم ينهضون بالمهام المنوطة بهم حاملين فلسفة ملكنا الراحل، فلسفة اقتصاد الاكتفاء، في قلوبهم وعقولهم. وفي هذا العام، ستنضم سرية الهندسة العسكرية الأفقية التابعة لنا إلى بعثه حفظ السلام في جنوب السودان.

ورغم إحراز أفريقيا لتقدم إنمائي كبير، من بين أصعب المهام تعزيز سبل كسب العيش وضمان وجود سكان أصحاء في عملية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع عدم ترك أحد خلف الركب. وتشيد تايلند بالدور المتواصل الذي يضطلع به المجتمع الدولي في التقدم المحرز بشأن مكافحة الملاريا والوقاية منها. إننا بحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى القضاء على وباء الملاريا بحلول عام ٢٠٣٠، على النحو المتوخى في الغاية ٣ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لأصدقائنا الأفارقة من خلال برامج بناء القدرات في إدارة الرعاية الصحية وكذلك في الوقاية من الأوبئة وإدارتها.

وختاما، فلنتطلع إلى الأمام. وسيكون أحد الأهداف الحاسمة لتايلند خلال رئاستنا للرابطة في العام المقبل هو تعزيز

التعاون والشراكة من أجل التنمية المستدامة مع شركائنا في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، تؤكد تايلند مجددا على التزامها بالتعاون مع أفريقيا في السعي إلى تحقيق تطلعاتنا المشتركة نحو الازدهار والتنمية المستدامة والسلام وعالم أكثر صحة.

السيدة الناصر (الكويت): السيدة الرئيسة، بداية يطيب لوفد بلادي أن يتقدم بالتهنئة للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على ترأسها أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين. كما نتطلع إلى العمل المميز الذي ستقومون به خلال هذه الدورة.

ويسرني أن أشيد بما جاء في التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة (A/73/269) عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فقد اطلعنا ببالغ الاهتمام على الشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة والقارة الأفريقية والتي تكللت في تعزيز السلم والأمن والاستقرار فيها، للمساهمة في معالجة التحديات السياسية والاقتصادية والإنمائية التي تواجهها هذه القارة، للوصول إلى تنفيذ فعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي إطار استعراض الأمين العام للأمم المتحدة التطورات التي قامت بها هذه المنظمة مع الاتحاد الأفريقي، فإن بلادي تؤيد كافة الإجراءات المتخذة لتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا، وكافة إجراءات تعزيز التعاون مع القارة الأفريقية من خلال الاتحاد الأفريقي، خاصة الاتفاق الموقع بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٧، لما يمثله من ركيزة أساسية لدعم التنمية في هذه القارة.

تشيد بلادي بالإنجازات التي حققتها الدول الأفريقية في مجال التنمية. كما تدعم كافة الجهود المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الخاصة بوضع استراتيجية مشتركة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، وخطة التنمية الأفريقية الصادرة عن الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، التي تم الإعلان عنها خلال انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ حيث يهدف هذا الإطار لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة في أفريقيا، ودمج الخطتين الأممية والأفريقية في خطة واحدة لضمان التنفيذ الفعال والإسهام في تحقيق تحول هيكلي مستدام بيئيا ومتمحور حول الإنسان في أفريقيا.

وعلى الرغم من كل المكاسب التي تحققت، فإنه يساورنا القلق حيال الكثير من العقبات التي يجب على المسؤولين في هذه القارة وعلى الاتحاد الأفريقي وكذلك المسؤولين في هذه المنظمة القيام بتعزيزها على الوجه الأكمل بتنفيذ ما يلي.

أولا، إيجاد حلول للكثير من النزاعات وعدم الاستقرار الذي يعصف بأماكن متفرقة في هذه القارة من خلال التعاون ودعم عمليات حفظ السلام العاملة في مناطق عدة في أفريقيا ودعم عمليات السلام الأفريقية.

ثانيا، دعم قطاع الأمن والشرطة في بعض الدول الأفريقية لتحسين حماية المدنيين العزل من أية انتهاكات يتعرضون لها.

ثالثا، تعزيز حالة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للجميع وكافة السياسات المتعلقة بالسلوك والانضباط في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من أجل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

إن بلادي تعتز بعلاقاتها التاريخية مع دول القارة الأفريقية وتتمتع بعضوية الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب. وقد استضافت بلادي في عام ٢٠١٣ القمة العربية – الأفريقية الثالثة التي كانت تحت شعار ”شركاء في التنمية والاستثمار“ وتم خلالها الإعلان عن مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظة الله ورعاه، بتقديم قروض ميسرة إلى الدول الأفريقية غير العربية على مدى خمس سنوات عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

كما أعلنت دولة الكويت خلال القمة استثمار مبلغ بليون دولار أمريكي عبر الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع كل من

البنك الدولي والمؤسسات التابعة له والصندوق الصيني للتنمية الأفريقية، وذلك للاستثمار في البنى التحتية في قارة أفريقيا.

إن بلادي ومن خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أُنشئ منذ أكثر من ٥٦ عاما، ساهمت بشكل فعال في دعم جهود التنمية المستدامة في الكثير من دول العالم، وعلى رأسها القارة الأفريقية، حيث يتعاون الصندوق الكويتي مع حوالي ٤٢ دولة أفريقية. وإن من أكثر القطاعات التي يركز عليها الصندوق قطاع الطرق. كما تنوعت المشاريع الإنمائية بين قروض ميسرة ومنح أخرى غير مستردة من الصندوق الكويتي والحكومة الكويتية.

فقد قدم الصندوق ٣١٢ قرضا ميسرا خلال السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨. كما شاركت دولة الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بشكل فعال في المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تم إطلاقها في عام ١٩٩٦ من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وقد ساهم الصندوق في إعادة جدولة قروضه تجاه هذه الدول. فقد قام الصندوق بتطبيق اتفاقيات تخفيض عبء الديون على ٢٧ دولة في أفريقيا.

وفي الختام، فإن بلادي تلتزم بمساعدة الدول الأقل نموا حيث ينبع هذا الالتزام من إيمانها التام بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة. كما تأمل بلادي من الدول الأفريقية الاستفادة من التقرير المقدم من الأمين العام للعمل بشكل حثيث على دعم التنمية والاستقرار في هذه القارة.

السيد الناكوح (ليبيا): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على تقاريره المقدمة حول البند موضع النقاش (A/73/269 و A/71/203 و A/71/189).

كما أتقدم بالشكر إلى السيدة بيانسي غواناس، المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا وللسيد إبراهيم حسن مایاكي، المدير التنفيذي لوكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على جهودهما لصالح القارة الأفريقية.

كما أعبر عن تضامن وفد بلادي مع بيان وفد مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وبيان وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية.

وأتناول الكلمة للتعبير عن شواغل بلادي ليبيا.

ويأتي هذا الاجتماع العام للجمعية العامة حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بعد ثلاثة أعوام على اعتماد قادة العالم لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي ترتكز على أن الركب لن يخلف أحدا وراءه، وكذلك اعتماد قادة أفريقيا لخطة عام ٢٠٦٣، التي تمتد على مدى ٥٠ عاما لتحقيق التحول من أجل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وكذلك خطتها التنفيذية العشرية الأولى المرتكزة على الإنسان أداة التنمية وغايتها.

وسيكون حديثي هذه السنة منصبا على الترابط الوثيق بين التنمية والأمن فلا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن وسلام مركزا على تقرير الأمين العام المعروض علينا والمعنون ”أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (A/73/273)، الذي يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين للتقرير السنوي عن ذلك الموضوع.

ويشير التقرير إلى أن النزاعات في أفريقيا تنحو إلى أن تكون نزاعات داخل الدول أكثر من كونها نزاعات بينها. وكثيرا ما يكون لها بعد إقليمي وعابر للحدود وتكون ضالعة فيها جهات فاعلة متعددة ووكاء متعددون.

فمهمة منع نشوب النزاعات في صميم ولاية الأمم المتحدة وهي أيضا جزء لا يتجزأ من عمل المنظمات دون الإقليمية والإقليمية كالاتحاد الأفريقي.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة على مواطني الدول الأفريقية التي تعاني من النزاعات كبلادي ليبيا هو ماذا قدم المجتمع الدولي لمساعدتها في بسط الأمن والاستقرار واستعادة الدولة؟

بل إن السؤال الأكثر إلحاحا هو ماذا قدمت الدول الأفريقية أو الاتحاد الأفريقي لدولة مؤسسة له كبلادي تمر بمرحلة صعبة؟ فليبيا هي البوابة الشمالية لأفريقيا. وعدم استقرار ليبيا يعني تمدد واتساع رقعة النزاع والسؤال الأدق هو، هل ساعدت دول الاتحاد الأفريقي ليبيا أم أنها ساهمت ف تفاقم الوضع؟

وحتى أضع النقاط على الحروف وأتكلم بكل شفافية ووضوح، دعوني أتطرق لبعض القضايا على سبيل المثال لا الحصر تتعرض لها بلادي ليبيا منذ عام ٢٠٠١.

وهي أمثلة لما تعانيه لبيبا نتيجة لما تمر به من ظروف انتقالية صعبة.

أولا، إن حالات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات والصراعات المسلحة كثيرا ما ينتج عنها أوضاح هشة وتضعف فيها قدرة الدولة على حماية حدودها، مما يسبب استغلال ذلك من قبل عصابات التهريب والاتجار بالبشر من دول المصدر والمقصد. فبلادي ليبيا بسبب ظروفها الحالية تتعرض لموجات ضخمة من الهجرة غير القانونية من دول جنوب الصحراء الكبرى التي تثقل كاهلها كبلد عبور وتزيد من تفاقم الأوضاع الإنسانية، وذلك بسبب عدم القدرة على السيطرة على حدودها وتخاذل دول الجوار في حماية حدودها.

فلا تزال الدول المنشأة لهذه الهجرات المحفوفة بالخطر تغض الطرف عن الهجرات العابرة لحدودها، بل وتحمل مسؤولية هذه الهجرات لبلد هو ضحية لهذه المشكلة وليس سببا فيها. لذلك ينبغي أن تتحمل دول المصدر ودول المقصد تبعاتها ومخاطرها على المهاجرين غير القانونيين بسبب نشاط عصابات تهريب البشر والاتجار بهم في هذه البلدان التي تعد القوة الدافعة لهذه الهجرة المحفوفة بالمخاطر في الصحراء والبحر.

إن الأمر يتطلب معالجة جذور المشكلة ومسبباتها وليس أعراضها، وذلك بإحداث تنمية مكانية حقيقية في دول المصدر بمساعدة دول المقصد من خلال نقل التكنولوجيا وبناء المهارات وإيجاد فرص العمل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مكافحة التنظيمات والعصابات المتورطة بدول المصدر والمقصد وكذلك المعبر في جلب المهاجرين.

كما نؤكد أنه فور استقرار ليبيا وشروعها في إعادة الإعمار، سيكون بمقدورها استيعاب عدد كبير من أخوتنا العمال الأفارقة بشكل قانوني منظم يضمن حقوق الطرفين، الدولة الليبية والعمالة الأفريقية الوافدة.

ثانيا، كما لا يفوتنا في هذا السياق، ونحن نتكلم عن التنمية المستدامة، والذي يمثل حفظ حق الأجيال القادمة إحدى ركائزها، أن نشير إلى ما تتعرض له الأصول المجمدة للصندوق السيادي الليبي، بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من خسائر كنتيجة لنظام الجزاءات القائم منذ عام ٢٠١١، والذي يفترض أن يحفظ هذه الأصول والأموال. ولكن ما يحدث فعليا هو أن هذه الأصول تتعرض لخسائر كبيرة ومستمرة نتيجة لهذه العقوبات. وقد أبلغنا مجلس الأمن ولجنة الجزاءات منذ شهر مارس ٢٠١٦ بما تتعرض له الأصول المجمدة من خسائر فادحة معززة بالبيانات. وطلبنا من مجلس الأمن أن يعمل على تعديل نظام الجزاءات القائم على هذه الأصول لتحسين إدارتها تحت التجميد وليس رفع التجميد عنها لتفادي هذه الخسائر غير الحتمية، وحفظ جزء من ثروة الشعب الليبي المخصصة للأجيال القادمة. إلا أن مجلس الأمن لم يستجب بعد لمطالباتنا المتكررة بضرورة وقف هذا النزيف، للأسف الشديد. وفي هذا الصدد، ما الذي قدمته ثلاث دول أفريقية أعضاء في مجلس الأمن ؟ هل تبنت هذا الموضوع ودافعت عن مطلبنا المشروع والعادل والملح؟!

ثالثا، الأسوأ من ذلك كله أن دولا أفريقية عديدة استغلت الوضع الانتقالي الصعب وشرعت في المصادرة والاستيلاء على

الاستثمارات الليبية في تلك الدول بمبررات واهية لا تصمد أمام الاتفاقيات المبرمة ولا القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نؤكد على أن ليبيا سوف تتخذ كل الإجراءات القانونية لاسترداد أصولها والتعويض عن خسائرها. كما أن مواقف كافة الدول تجاه ليبيا في هذه المرحلة ستشكل عاملا أساسيا في رسم علاقات ليبيا المستقبلية مع هذه الدول.

رابعا، لقد أكدت خطة التنمية المستدامة ووثيقة أديس أبابا لتمويل التنمية على ضرورة حشد الموارد المالية للبلدان من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولقد حان الوقت، كجزء من حشد هذه الموارد، لأن تتعاون جميع الدول في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإيجاد آليات لإعادة الأموال المسروقة إلى بلدانها. وفي هذا الشأن، فإن بلادي تتطلع إلى مساعدة جميع الدول التي هُربت إليها أموال الشعب الليبي في الكشف عنها والعمل على إعادتها إلى ليبيا لتغطي جزءا من التمويل اللازم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لآن تتوقف عن جعل مؤسساتها وبلدانها ملاذات آمنة للأموال المهربة، وأن تعمل على وقف التسهيلات لاستمرار نزيف تهريب الأموال الفاسدة وتشجيع المفسدين. والسؤال الذي أعيد طرحه للمرة الثانية من على هذا المنبر هو: هل كانت هذه التدفقات غير المشروعة ستتواصل؟ وهل الفساد سيستمر وسينمو وينتشر بهذا الحجم الضخم حتى بلغ مائة بليون دولار سنويا تتسرب من أفريقيا وفقا لتقديرات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية؟! هل كان هذا سيحدث لو لم تجعل دول عديدة متقدمة من مؤسساتها المالية ملاذات آمنة للمال الفاسد؟! وهل يمكن للاتحاد الأفريقي أن يضرب مثالا بأن يبدأ في معالجة التدفقات المالية والأموال المهربة داخل القارة، أي من دول أفريقية إلى ملاذات آمنة أفريقية ؟ وهل تنتهي دول أفريقية عن أن تكون أو أن تجعل من نفسها ملاذات آمنة للمال الفاسد؟!

ختاما، لقد حالت المراحل الانتقالية الصعبة دون أن تؤدي ليبيا دورا فاعلا في محيطها الأفريقي بسبب الانشغالات الداخلية المتعددة. ولكن نؤكد لكم أن ليبيا ستستقر وستنهض بإذن الله قريبا كدولة مدنية مؤسسة على فصل السلطات وسيادة القانون والتداول السلمي على السلطة. وستقوم بدورها الفاعل في شراكة حقيقية مع عمقها الأفريقي لأجل الدفع بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا الهادفة إلى تحقيق التقدم، والنمو، والازدهار للبلدان الأفريقية من خلال التنسيق، والعمل المشترك، والالتزام باتفاقيات التعاون التي تمّ إبرامها مع العديد من البلدان الأفريقية، والعمل سويا من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ورؤية أفريقيا ٢٠٦٣ في أن تكون قارة متقدمة، وقادرة على المساهمة بشكل إيجابي في تقدم البشرية وازدهارها.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة هو ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“. ومن هذا المنطلق، نحن بحاجة إلى التركيز على تمكين بعضنا البعض، وتعزيز الروابط والاضطلاع بالمسؤولية العالمية عن تحقيق التنمية المستدامة في جميع أرجاء العالم.

وعلى النحو المبين في آخر تقارير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/73/270، A/73/269 و A/73/273)، فإن البلدان الأفريقية لا تزال تحاز التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في مجالات تشمل الرعاية الصحية والتعليم والزراعة وتمكين المرأة. إن أفريقيا تواجه الكثير من التحديات الإنمائية ذاتها التي تواجهها إسرائيل منذ إنشائها قبل ٧٠ عاما، أي قبل حصول العديد من البلدان الأفريقية على استقلالها ببضعة أعوام فقط.

والعلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وأفريقيا تعود إلى الخمسينات من القرن الماضي عندما قامت غولدا مائير – وزيرة

الخارجية في إسرائيل حينئذ ورئيسة الوزراء بعدئذ – بزيارة القارة للمرة الأولى. وكان الهدف من تلك الزيارة التاريخية هو تبادل خبرة إسرائيل ودرايتها مع العديد من تلك الدولة المنشأة حديثا. وقد قررت حينئذ إنشاء الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (ماشاف)، المسؤولة عن صياغة وتنسيق وتنفيذ برامج دولة إسرائيل للتنمية والتعاون في العالم.

وعلى مدى الستين عاما الماضية، عملت وكالة ماشاف مع شركائنا الأفارقة في مجالات الرعاية الصحية، والزراعة، والتعليم، وتمكين المرأة، والابتكار. وقد استفاد نحو ٧٠ ٠٠٠ متدرب من برامج تدريبية داخل إسرائيل ودورات ميدانية في جميع أنحاء القارة. وتتبع وكالة ماشاف نهج تدريب المدربين لبناء القدرات. ويكفل ذلك النهج قدرة الدول الأفريقية على الاعتماد على خبرتها الذاتية في الأجيال المقبلة، مما يجعل التنمية المعنية مستدامة فعلا.

وفي إثيوبيا، على سبيل المثال، تعمل وكالة ماشاف مع وزارة الزراعة الإثيوبية لتعزيز النمو الاقتصادي في المناطق الريفية من خلال تنظيم حلقات عمل في مجالات إنتاج زراعة البساتين والتسويق لصغار المزارعين. وقد أدى ذلك التدريب إلى تطورات ملموسة، بما في ذلك زيادة صادرات الأفوكادو وتعزيز كفاءة الري.

وفي مشروع آخر، أقمت وكالة ماشاف شراكة مع السلطات المحلية في غانا للحد من وفيات الرضع وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية العالية الجودة من خلال تعزيز القدرات المهنية للمستشفيات والموظفين الطبيين. ونعمل أيضا مع الحكومة بشأن مشروع آخر لتحسين التعليم في مرحلة الطفولة.

وفي كينيا، تعمل إسرائيل بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة كينياتا لتطوير مهارات القيادة لدى النساء، وتمكينهن من المشاركة بصورة فعالة في العمليات السياسية لإحداث تغيير في الأعمال التجارية والحياة العامة.

تشارك إسرائيل حاليا في العديد من المشاريع الزراعية، بما في ذلك مركز التنمية الريفية في رواندا لدعم خطة البلد الوطنية لتحديث قطاعه الزراعي والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية. ولا تفيد كل هذه المشاريع وغيرها من مشاريع وكالة ماشاف في القارة السكان المحليين فحسب، بل إنها كذلك تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأود كذلك أن أشير، في ذلك السياق، إلى أن إسرائيل ستستضيف الشهر المقبل، مؤتمرا بشأن أثر تغير المناخ على أفريقيا. ووفقا لخبراء الأمم المتحدة المعنيين بتغير المناخ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وغير ذلك من النماذج المناخية، فإن أفريقيا هي إحدى القارات الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ. وسيحاول المؤتمر دراسة التدابير التي ينبغي تنفيذها لمساعدة القارة في مكافحة آثار تغير المناخ وتبعاته.

وعلى الرغم من أن الوقت لا يسمح لي بالتوسع في الحديث عن جميع المشاريع والشراكات بين الدول الأفريقية، فإنني أود أن أسلط الضوء على منظمة غير حكومية إسرائيلية تقوم بعمل هائل في أفريقيا لإنقاذ حياة الأطفال. إن منظمة ”إنقاذ قلوب الأطفال“ التي فازت مؤخرا، في عام ٢٠١٨، بجائزة الأمم المتحدة للسكان، توفر جراحة قلب مجانية للأطفال المحتاجين في كثير من البلدان الأفريقية. ولا تعمل تلك المنظمة الإنسانية على نقل الآلاف من الأطفال إلى إسرائيل لإجراء عمليات جراحية للقلب غير متوافرة في بلدانهم الأصلية فحسب، بل إنها كذلك تدرب الأطباء الأفارقة والعاملين في المجال الطبي على إجراء تلك العمليات في بلدانهم.

ولم يسبق أن كانت علاقتنا مع أفريقيا أقوى مما هي عليه الآن، وتعزيز تلك الروابط أولوية قصوى لإسرائيل. ومما يشهد على ذلك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قام بزيارة أفريقيا ثلاث مرات في العامين الماضيين. وأود أن أعيد تأكيد التزام إسرائيل بمواصلة جهودها في دعم التنمية في أفريقيا.

وستواصل إسرائيل تبادل المعارف والخبرات بغية حفز ودعم الدول الأخرى والمجتمعات والأفراد في رحلتهم إلى تحقيق التنمية المستدامة.

فمن خلال تبادل الأفكار والاستراتيجيات، يمكن لأممنا أن تتصدى معا للتحديات المشتركة، باستخدام الحلول المستدامة التي ثبتت نجاعتها. ونحن نقف مع شركائنا الأفارقة لبناء مستقبل أكثر إشراقا.

السيد شوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نلاحظ بالارتياح أن البلدان الأفريقية تحرز تقدما مطردا نحو تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي. ويكتسي التقدم المحرز في مجالات من قبيل الصناعة والزراعة والرعاية الصحية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار أهمية خاصة. ويعمل إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي ومنطقة أفريقية للتجارة الحرة بمثابة خطوتين هامتين صوب التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي. فمن شأن رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية أن يساعد على تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وستعطي الرحلات الجوية المباشرة المنتظمة بين البلدان زخما للتنمية الصناعية والتجارية والسياحية. ومن الواضح أن تلك الجهود ستساعد على القضاء على الفقر في نهاية المطاف. ونحن نعتقد أنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تحدد سياساتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها بصورة مستقلة، على أساس أولوياتها الوطنية.

وعلى هذا النسق يمكن للدول أن تستفيد من مزاياها النسبية وأن تستوعب الدروس المستفادة من الأسواق العالمية الأخرى وخبراتها. إننا نقدر رغبة البلدان في تعزيز آليات حشد الموارد المحلية وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك من خلال إنشاء سلطات ضريبية مستقلة واستحداث ضريبة قيمة مضافة وكفالة شفافية الإيرادات والنفقات وتحسين مناخ الأعمال التجارية عموما. ومن الواضح، في الوقت نفسه، أنه يتعين على المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة، مواصلة تقديم المساعدة إلى أفريقيا في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إن الاتحاد الروسي شريك ثابت في الجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدة المتعددة الجوانب إلى البلدان الأفريقية وجهة مانحة لها. فنحن نقدم، فيما يتعلق بالتجارة بصفة خاصة، طائفة واسعة من الترتيبات التساهلية لعدد من البلدان. وفيما يتعلق بالسلع الأفريقية، فإن هناك نظام جمركي ميسر وتعريفات جمركية تغطي نصيب الأسد من الواردات الروسية من أفريقيا. وكذلك تساعد روسيا بنشاط على تخفيف عبء الدين على الدول الأفريقية. وقد تم حتى الآن، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، شطب ديون أفريقيا الرئيسية، لما يصل إلى ٢٠ بليون دولار. وفي إطار برنامج الديون لأغراض التنمية، يتم تنفيذ اتفاقات حكومية دولية مع مدغشقر وموزامبيق وتنزانيا. ويتابع أكثر من ٠٠٠ ١١ من الطلاب الأفارقة دراستهم في مؤسسات التعليم الروسية في مستوى ما بعد المرحلة الثانوية. ويقدم الاتحاد الروسي مساهمات إلى برامج المساعدة الدولية لأفريقيا من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للحماية المدنية. فقد ساهمنا ب٢٠ مليون دولار لتنفيذ برنامج البنك الدولي لمكافحة الملاريا في البلدان الأفريقية. كما ساهمنا بمبلغ ١٨ مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية لتنفيذ المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال.

وتحرص روسيا على إقامة شراكات واسعة النطاق مع البلدان الأفريقية. ونحن على استعداد لمواصلة تيسير نمو اقتصادي مطرد والمزيد من فرص العمل من أجل تطوير الهياكل الأساسية والتغلب على التحديات في مجال الرعاية الصحية.

السيد الكواري (قطر): يطيب لي في مستهل هذا البيان، السيدة الرئيسة، الإعراب عن الشكر لسعادة رئيسة الجمعية

العامة للأمم المتحدة على تكريس هذه الجلسة لمناقشة موضوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم لمناقشة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

لقد اطلعنا ببالغ الاهتمام على تقريري الأمين العام المدرجين في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/73/269، A/73/270)، اللذين يشير أحدهما إلى التحديات الهائلة التي تواجهها البلدان الأفريقية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة وأهمية زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي من خلال التمويل والتجارة وتخفيف أعباء الديون، التي تشكل أمرا أساسيا لدعم البلدان الأفريقية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

لقد تضمن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/73/273)، العديد من التوصيات والاستنتاجات الهامة. وقد أشار إلى أهمية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمساعدة البلدان الأفريقية في تفادي اندلاع أو تجدد الأزمات والنزاعات العنيفة، التي تترتب عليها آثار سلبية على السكان المدنيين وتقوض المؤسسات والقدرات اللازمة لتحقيق السلام والتنمية.

وغني عن البيان أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات أمر بالغ الأهمية، سعيا إلى تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات، يسود فيها الوئام بين المجتمعات كافة، في سياق تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أكدت على أهمية دعم خطة عام ٢٠٦٣، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واعتبرتها جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة.

وتؤمن دولة قطر بأن تحقيق الأمن والاستقرار والسلام لجميع الشعوب يسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة وتغيير حياة الشعوب إلى الأفضل. وتضطلع دولة قطر بدور حيوي ورئيسي في المجتمع الدولي في هذا الصدد. وتلتزم بتقديم الدعم للدول النامية الساعية لإيجاد سبل لتحسين المستويات المعيشية في مجتمعاتها، حيث قدمت دولة قطر وبشكل طوعي العون الإنمائي للدول النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا؛ وارتفعت قيمة المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر بشقيها الحكومي وغير الحكومي إلى ما يفوق بليوني دولار عام ٢٠١٧. وكان للقارة الأفريقية النصيب الأكبر منها.

وفي إطار القيادة الحكيمة لسمو أمير البلاد المفدى، وتضامنا مع الشعوب الأفريقية، تواصل دولة قطر تكثيف جهودها لدعم مشاريع التنمية في أفريقيا، ودعم القطاعات مثل تلك المتعلقة بالبنى التحتية والتعليم والصحة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يلتشينكو (أوكرانيا).

وقام صندوق قطر للتنمية بدعم العديد من الدول النامية في أفريقيا بالموارد المالية من خلال مشاريع الإغاثة والتنمية، ومن ذلك دعم ٥٩٦ ٠٠٠ طالب للتسجيل في المدارس الابتدائية. ويأتي ذلك من منطلق إيمان دولة قطر الراسخ بأن حصول الأطفال على التعليم الابتدائي هو المحرك الرئيسي للتنمية البشرية، وكذلك مشاريع لدعم البنى التحتية، مثل شق الطرق وتوفير الموارد الكهربائية والصحية.

إن الدول الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن دعم المجتمع الدولي ضروري للجهود التي تبذلها تلك الدول. كما ينبغي الوفاء بالتزامات المجتمع الدولي في هذا الخصوص. وتؤكد دولة قطر من جانبها أنها ستبقى ملتزمة بالعمل والشراكة مع المجتمع الدولي من أجل الدفع قدما بخطة التنمية المستدامة، لا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيدة بلي (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتشرف كندا بالإدلاء بهذا البيان في مناقشة اليوم بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد شاركت كندا بنشاط، كشريك ونظير،

في سلسلة حوار أفريقيا هذا الأسبوع. ونقدر كثيرا هذه الفرصة للاستماع إلى أصدقائنا وزملائنا ونحن نستكشف آفاق شراكة أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وتدرك كندا حاجتنا للاستماع والتعلم من أجل الإسهام في تحقيق نتائج أفضل. وهذا ما نفعله، في الداخل والخارج، وفي هذه القاعة اليوم.

وكندا تشيد بقيادة البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها لتعزيز التكامل الإقليمي وإدماج أولويات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وينبغي لنا جميعا أن ندعم أفريقيا التي تسعى إلى إيجاد الفرص لشبابها وتحقيق طموحاتها. وستفعل أفريقيا ذلك من خلال تكامل اقتصادي أكبر، الأمر الذي سيؤدي إلى الازدهار.

وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، يعتز رئيس وزراء كندا، جوستين ترودو، بشراكته مع الرئيس أكوفو – أدو، غانا، والرئيس كاغامي، رواندا، ورئيسة الوزراء في المملكة المتحدة، ماي، لقيادة مناقشة بشأن الاستثمار في الوظائف ذات النوعية الجيدة وتهيئة الفرص للشباب في جميع أنحاء أفريقيا. واسمحوا لي أن أتوقف لحظة للإقرار بأن البنك الدولي قد أكد للتو أن سيشيل حققت أكبر قدر من التقدم في تحقيق تنمية رأس المال البشري. إنه مصدر إلهام لكل أفريقيا بأن دولة صغيرة تستطيع أن تحقق كل هذا القدر من التقدم في فترة قصيرة من الزمن. ونعرف أيضا أنه خلال السنوات العشرين القادمة، ستكون المدن العشر الأسرع نموا في العالم جميعها في أفريقيا. ولدعم هذا الواقع، نحتاج إلى بناء بنية تحتية أساسية.

وبغية المساعدة في سد الفجوة المالية من أجل تحقيق ذلك، أعلن رئيس الوزراء ترودو عن إنشاء فرع تابع لمركز البنية الأساسية العالمية في تورونتو للاستفادة من خبرة كندا في البنى الأساسية من أجل المساعدة على ربط رأس المال بالمشاريع في أفريقيا وخارجها. وهذه المشاريع تغذي النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتدعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، بينما تحقق تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين تمثيل المرأة والفئات المهمشة في الهياكل الأساسية المستدامة. إن المساعدات وحدها لا تكفي. والنمو الاقتصادي يتأتى أيضا من التعليم العالي الجودة. ولهذا السبب، قادت كندا مجموعة الدول السبع في جمع ٤ بلايين دولار من أجل تعليم الفتيات. وكان من دواعي سرور رئيس الوزراء أن يجلس مع رؤساء جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وزامبيا ووزير خارجية غامبيا في دورة الجمعية العامة لهذا العام لمناقشة المسألة وأن يعرف منهم كيفية صرف الأموال وكيف يمكننا العمل معهم لتحقيق ذلك الهدف المشترك.

فيما يتعلق بتغير المناخ، قال رئيس الوزراء ترودو في بيان إلى الجمعية العامة بمناسبة فتح باب التوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٦:

> ”ينبغي ألا تعاقب البلدان النامية على مشكلة لم تتسبب فيها ولا ينبغي أن تحرم من فرص النمو النظيف التي تسعى إليها الدول المتقدمة الآن.“

لذلك، وفي إطار رئاستنا لمجموعة الدول السبع هذا العام، شعرتا بقوة بحاجتنا إلى معالجة مسألة القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتعافي من الكوارث. وقد تشرفنا بمشاركة رؤساء رواندا وكينيا وجنوب أفريقيا وسيشيل في تلك المناقشة الهامة.

إن محيطاتنا وسواحلنا تتعرض لتهديد كبير. والمجتمعات الساحلية ذات المنعة والمحيطات التي تتمتع بالصحة تكتسي أهمية حيوية للاقتصادات النامية التي تصب في مصلحة الجميع. ولذلك، نحن ملتزمون بالعمل مع الآخرين لحماية محيطات العالم. وفي هذا السياق، فإن كندا ستتشارك مع كينيا واليابان لاستضافة المؤتمر العالمي الأول المعني بالاقتصاد الأزرق المستدام الذي يعقد في خريف هذا العام في نيروبي. ونأمل أن ينضم إلينا جميع الأعضاء.

وبموجب خطة ٢٠٣٠، اتفقنا بشكل جماعي أيضا على إنهاء أوبئة الإيدز والسل والملاريا في غضون الاثنى عشر عاما القادمة. ولذلك، فإن كندا ما فتئت تدعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهي منظمة تعمل بشكل وثيق مع البلدان الواقعة جنوب الصحراء وتنفق ٦٥ في المائة من تمويلها للقضاء على هذه الأمراض الثلاثة.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا تؤمن بالريادة الأفريقية. وفي هذا الصدد، فقد انضمت كندا إلى توافق الآراء على انتخاب السيدة لويز موشيكيوابو (رواندا) لرئاسة المنظمة الدولية للفرانكوفونية. ونحن نهنئها ونتطلع للعمل معها. وبدعم من الجمعية، فإن كندا، والفرنسية إحدى لغاتها الرسمية، ستكون صوتا للفرانكوفونية في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢.

وكندا تفخر باستمرار تاريخها الطويل في الإسهام في السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال نشرنا قوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من الأولويات الرئيسية لكندا، فقد أطلقنا مبادرة ”إلسي“، وهو مشروع رائد من أجل زيادة المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وستنشئ كندا شراكات ثنائية للمساعدة التقنية والتدريب مع القوات المسلحة في غانا وقوة الشرطة في زامبيا. وسندعم أيضا تنفيذ استراتيجية تعميم المنظور الجنساني في القوات المسلحة الستغالية.

معاً، فقط، يمكننا مواجهة التحديات الكبرى في عصرنا، وعلى وجه الخصوص، اغتنام الفرص الناشئة. وما إذا كان الأمر يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي لمنفعة الجميع، أو بمكافحة تغير المناخ أو بناء عالم أكثر سلما، فإن كندا ملتزمة بالعمل مع الدول الأفريقية الأعضاء لبناء مستقبل أفضل لنا جميعا.

السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقاريره (A/73/270، A/73/269 و A/73/273) المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال والتي تسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) وتقدم توصيات عملية.

ويعرب وفد بلدي عن بالغ سروره بالتحولات الإيجابية التي تحدث في أفريقيا. وما تزال الاقتصادات الأفريقية تحقق زخما عقب النهوض الذي شهده الاقتصاد العالمي. وبلغ معدل النمو العام ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٧ بينما تجاوز ذلك المعدل في مناطق أخرى محققا ارتفاعا كبيرا من نسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وتخطو القارة خطوات كبيرة أيضا في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة، وخاصة في مجالات الزراعة والبنى التحتية والتعليم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والحوكمة. ويعد إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨ تطورا جديرا بالترحيب، لما يتيحه من فرصة لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وزيادة التكامل الاقتصادي. وفي حين تجسد الشراكة الجديدة تحمُّل البلدان الأفريقية لمسؤوليتها عن تحقيق التنمية فيها، فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا بجهود البلدان الأفريقية وحدها. فنحن جميعا نتشاطر المسؤولية عن كفالة عدم تخلف أي من تلك البلدان.

ولا يسعنا التشديد بما يكفي على الدور الحاسم الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وندعو الشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بجميع الالتزامات التي تعهدوا بها في هذا الصدد. وينبغي بذل الجهود اللازمة لتخفيف عبء الديون عن البلدان الأفريقية. ويجب علينا أن نعالج الانخفاض

غير المتناسب لحصة أفريقيا في التجارة الدولية. ومن الضروري تطوير البنى التحتية لتيسير التجارة وتعزيز تكامل أفريقيا في الاقتصاد العالمي. وينبغي بالقدر نفسه من الأهمية استمرار تقديم الدعم في بناء القدرات والدعم الاستشاري في مجال السياسات.

وما برحت إندونيسيا شريكا دائما حقيقيا للبلدان الأفريقية. ويمكن إعادة هذه الشراكة إلى المؤتمر الآسيوي – الأفريقي الذي عقد في باندونغ في إندونيسيا عام ١٩٥٥. ونحن فخورون بتعاوننا مع جنوب أفريقيا في الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة لتعزيز التعاون بين المنطقتين. وبمشاركة ما لا يقل عن ١ ١٠٠ مشارك خلال العقد الماضي، ما تزال البلدان الأفريقية من بين أكبر المستفيدين من برنامج إندونيسيا للتعاون بين بلدان الجنوب الذي يستند برمته على مبادئ عدم الاشتراط والاعتبارات المدفوعة بالمطالب. واستضافت إندونيسيا في وقت مبكر من هذا العام أيضا أول منتدى للتعاون بين إندونيسيا وأفريقيا لتعزيز التجارة والاستثمار. ويكفي القول بأن المنتدى قد حقق نجاحا كبيرا وأسفر عن صفقات تجارية لا تقل قيمتها عن ٥٨٦ مليون دولار. وخلال المنتدى عقدت أيضا سلسلة من الاجتماعات للشروع في مناقشات اتفاق تجارة تفضيلية مع عدد من البلدان الأفريقية.

وبناء على هذا الزخم، سنعقد مؤتمر الحوار بين إندونيسيا وأفريقيا بشأن البنى التحتية في آب/أغسطس ٢٠١٩ بهدف تناول هذه المسألة ذات الأولوية القصوى بالنسبة لكل من إندونيسيا وأفريقيا. وفي وقت لاحق من هذا الشهر، ستستضيف إندونيسيا الحوار البحري بين إندونيسيا وأفريقيا على هامش مؤتمر ”محيطاتنا“ لاستكشاف التعاون في مجال مصائد الأسماك المستدامة والأمن البحري، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات.

ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون توطيد السلام. وتلتزم إندونيسيا بدعم السلام والاستقرار في أفريقيا، بما في ذلك من خلال مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينشر حاليا ما لا يقل عن ١ ٣٨٨ من حفظة السلام الإندونيسيين في سبع من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ونحن الآن بصدد نشر لواء للانتشار السريع قوامه ٨٥٠ فردا في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أختتم بالثناء على القادة الأفارقة على قيادتهم الممتازة والتزامهم الثابت بالسعي إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وإندونيسيا على استعداد للمشاركة في التحول الإيجابي في أفريقيا.

السيد سينها (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إننا نجتمع في وقت نواصل فيه المضي صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت قبل ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، بدأ شركاؤنا الأفارقة المرحلة الأولى من تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ لتي يعزز كل منها الآخر في الأجل الطويل. وقد أحرزت أفريقيا تقدما سريعا في جميع المجالات في غضون السنوات الأخيرة. فالقارة أكثر سلاما مما كانت عليه قبل عقد واحد فقط. وكانت مؤسسات الحكومة فيها أكثر قوة، بينما ارتفع ناتجها الاقتصادي الإجمالي. وانخفضت معدلات الفقر، وتشهد بناها التحتية والترابط فيما بينها تحسنا ملحوظا، وأصبحت اقتصاداتها أكثر تنوعا. وازداد فيها متوسط العمر المتوقع، مع انخفاض معدلات وفيات الرضع والأمهات. وتتسم أفريقيا بأنها قارة فتية – ويتوقع أن تشكل كثافتها السكانية ما يقرب من خمس سكان العالم بحلول عام ٢٠٣٠ وتتمتع بعائد ديمغرافي واعد للغاية شريطة توفر التعليم والمهارات اللازمة للشباب لتمكينهم من الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

وقد تشكلت العلاقة بين الهند وأفريقيا على أساس من العلاقات التجارية والمهاجر القديمة عبر المحيط الهندي، علاوة

على الماضي الاستعماري المشترك والتحديات الإنمائية المشتركة. وإذ نمضي قدما، فإن الرخاء المشترك هو الهدف الذي تقوم عليه شراكتنا. وتشمل شراكتنا الإنمائية حاليا تنفيذ ١٨٠ من خطوط الائتمان بقيمة تقدر بنحو ١١ بليون دولار في ما يزيد على ٤٠ بلدا أفريقيا. وفي قمة المنتدى الهندي – الأفريقي السابقة تعهدنا بتوفير خط ائتمان ميسّر بقيمة ١٠ بليون دولار و ٦٠٠ مليون دولارفي شكل منح للمساعدة. وفي كل عام يلتحق ما يزيد على ٨ ٠٠٠ من الشباب الأفريقي ببرامج تعليم متنوعة في مختلف المراحل في الهند. وكما هو الحال دائما، ستسترشد جهودنا بالأولويات الأفريقية. واستثمرت الشركات الهندية بما يزيد على ٥٤ بليون دولار في أفريقيا.

وتزيد عائدات التجارة بين بلدنا وأفريقيا الآن على ٦٢ بليون دولار. وتلك زيادة تفوق نسبة ٢١ في المائة عما كانت عليه في العام الماضي. وتزداد صادرات أفريقيا إلى الهند بينما يزداد الأثر الدافع لشراكاتنا الجديدة في مجالي الابتكار والاقتصاد الرقمي على علاقاتنا الاقتصادية. وتربط الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا بين الهند و ٤٨ بلدا أفريقيا ببعضها بعضا. ومن شأنها أن تصبح العمود الفقري للابتكار الرقمي الجديد في أفريقيا. ومن خلال العمل مع العديد من الدول الأفريقية الساحلية تسعى شراكتنا الآن إلى زيادة تسخير فوائد الاقتصاد الأزرق بطريقة مستدامة، في حين ساعدت الأدوية الهندية في الحد من أمراض كانت تعد تهديدا لمستقبل أفريقيا. وتواصل الهند أيضا تقديم الرعاية الصحية للكثيرين بتكلفة ميسورة. وانضم إلى التحالف الدولي للطاقة الشمسية الذي أنشئ بريادة الهند وفرنسا ٧٠ دولة بما فيها دول من أفريقيا. ويخطو التحالف خطوات طموحة في الإسهام بشكل ملموس في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والإجراءات المتعلقة بالمناخ.

ولا يزال قادة الهند يولون أهمية قصوى لشراكتنا مع أفريقيا. وفي وقت سابق من هذا العام، قام رئيس الوزراء مودي بزيارة رسمية إلى ثلاثة من بلدان القارة. وخلال السنوات الأربع الماضية، زار كبار القادة في الهند، بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء ما يزيد على ٢٠ بلدا أفريقيا. وزار وزراء الهند جميع البلدان الشريكة الأربعة وخمسين خلال تلك الفترة. ونتوقع أيضا ٣٢ زيارة من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، بالإضافة إلى عقد مؤتمر قمة منتدى الهند وأفريقيا الثالث قبل ثلاث سنوات في دلهي، والذي شاركت فيه جميع الدول الأفريقية الأربع والخمسون، بمن فيهم ٤١ من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية. وتفاعلت الهند أيضامع مجموعة الـ ٢٠ ومجموعة البريكس التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا في المسائل المتعلقة بأولويات التنمية في أفريقيا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن شراكة الهند مع أفريقيا تقوم على أساس بناء أدوات التمكين لأفريقيا. وتقف الهند تقف جنبا إلى جنب مع أفريقيا في مساعيها، مع التمسك بمبدأ المساواة. وعلى المنوال ذاته نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

وأنشأت الهند هنا في الأمم المتحدة وفي العام الماضي صندوق صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، مكثفة بذلك جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

وقد تم التعهد بمبلغ ١٥٠ مليون دولار للعِقد المقبل، الذي سيكون التركيز فيه على المشاريع الإنمائية في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي السنة الأولى من عمله، شرع الصندوق بالفعل في مشاريع في تسعة بلدان في أفريقيا وسيواصل تعزيز أنشطته في مجال التوعية. ويواصل الصندوق الإسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، متمسكا بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب.

السيدة خين (ميانمار) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعرب ميانمار عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقاريره الشاملة (A/73/269 و A/73/270 و A/73/273) التي تسلط الضوء على ما حققته البلدان الأفريقية من تقدم وما تواجهه من تحديات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي وتوصيات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) بشأن سبل المضي قدما، وعلى آثار تنفيذ كل ذلك.

تقدر ميانمار علاقاتها مع بلدان في أفريقيا تقديراً عالياً. وقد كانت ميانمار أحد البلدان الرائدة التي نظمت في عام ١٩٥٥ المؤتمر الآسيوي – الأفريقي الأول، المعروف أيضاً باسم مؤتمر باندونغ، لتعزيز الصداقة والتعاون بين البلدان الأفريقية والآسيوية. كما رحبت ميانمار بالشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة، التي تهدف إلى إحياء روح الصداقة والتعاون بين القارتين. وبالنظر إلى صداقتها وعلاقاتها مع أفريقيا منذ قديم الأزل، تعلق ميانمار أهمية كبيرة على النيباد وما زالت ملتزمة بتنفيذها الرامي إلى تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

وتهنئ ميانمار أفريقيا على إنجاز خطوات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على مدى السنوات الماضية. ونرحّب بالتقدم الهام صوب تنفيذ العديد من المجالات الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخاصة في البنية التحتية والزراعة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بـ ١,٧ في عام ٢٠١٦، ويجري اتخاذ خطوات ملموسة في قطاعي الصحة والتعليم لدفع عجلة التقدم في المجال الاجتماعي.

ونقدّر الجهود التي يبذلها أصدقاؤنا الأفارقة، في سياق الأطر الإنمائية الوطنية لكل منهم، في إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، الأمر الذي بدأ يؤتي ثماره. وترحّب ميانمار بإطلاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في هذا العام. وتأمل ميانمار في أن يولد قيام هذه التجارة البينية الأفريقية مكاسب اقتصادية دينامية ويزيد من قدرة الاقتصاد الأفريقي على امتصاص الصدمات.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال أفريقيا بحاجة إلى التغلب على التحديات المستمرة والناشئة. ومن الواضح أن التقدم الذي نشهده غير كاف. ومن أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التنمية المستدامة، يتعيّن على البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي تكثيف الجهود الجماعية. وأود أن أسلّط الضوء على بعض النقاط من أجل تحقيق هذه الغاية.

إن توفير تمويل كاف يمكن التنبؤ به أمر لا غنى عنه للنجاح في تنفيذ تلك الخطط، إذا أردنا عدم تخلف أحد عن الركب. ولا يزال التمويل يشكل عقبة متزايدة، على الرغم من الزيادة في المعونة الثنائية المقدمة إلى أفريقيا في عام ٢٠١٧. وبالتالي، ينبغي بذل جهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأفريقية، بما يتمشى مع التعهدات المقدمة. ونحن بحاجة إلى توثيق الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. ويكتسي التعاون في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتخفيف عبء الديون والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة بالغ الأهمية لدعم البلدان الأفريقية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونحن بحاجة أيضاً إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تنمية أفريقيا، بينما نكمّل العلاقات مع شركائها التقليديين في مجال التنمية.

وتواصل منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في تحقيق أولويات الاتحاد الأفريقي والنيباد على الصعيدين العالمي

والإقليمي من خلال تقديم دعم كبير إلى البرامج والمشاريع من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا. ويأمل وفد بلدي في أن تفيد إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مواصلة تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على التزام ميانمار القوي بالعمل على نحو وثيق مع أصدقائنا الأفارقة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وأود أيضاً أن أعيد التأكيد على صداقتنا وتضامننا مع أفريقيا. وسنتمكن، معاً، من بناء مستقبل أفضل لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

نرحّب بالتقرير الأخير للأمين العام (A/73/269) بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، الذي يبين التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويبين التقرير أن البلدان الأفريقية تواصل إحراز تقدم مهم في تنفيذ أولويات النيباد، وخاصة في مجالات الهياكل الأساسية والزراعة والتعليم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والحوكمة العامة. ومن بين هذه التطورات الإيجابية، التي نشيد بها إشادة صادقة، يبرز إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بوصفه إنجازاً هاماً للغاية يمكن أن يخلق الزخم صوب التكامل القاري وأن يساعد على تحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بجعل أفريقيا قارة متكاملة تنعم بالسلام والازدهار. وفي الوقت نفسه، يحلل تقرير الأمين العام التحديات التي لا يزال يتعين معالجتها، بما في ذلك الحاجة إلى بناء شراكات مستدامة مع الجهات الفاعلة الدولية.

وتقف إيطاليا على أهبة الاستعداد للعمل في هذا الاتجاه بالتعاون مع شركائها الأفارقة. وقد كان لإيطاليا دائماً، بسبب تاريخها وموقعها الجغرافي وتقاليدها الثقافية، علاقة قوية وعميقة مع أفريقيا. وعلى مر السنين، استثمرنا موارد كبيرة في مستقبل القارة، مع اتباع نهج متكامل يشمل تقديم المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي والاستثمارات الخاصة. وقد كان عملنا على الدوام، ولا يزال، يستلهم المبادئ التالية: تولي أفريقيا مقاليد الأمور في تحديد الأولويات الإنمائية، والشفافية، والمسؤولية المشتركة.

وما فتئت مشاركتنا مستمرة على مر السنين ويجري توسيع نطاقها. وفي عام ٢٠١٨، بلغت الموارد المخصصة لأفريقيا من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ١٨٢ مليون يورو – بزيادة ١١,٦ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وبصورة أعم، تساعد إيطاليا في برامج التدريب وبناء القدرات في أنحاء كثيرة من أفريقيا، من ليبيا إلى منطقة الساحل والقرن الأفريقي، في مجالات شتى تُحدد بالاتفاق مع السلطات المحلية ومع الاحترام الكامل لمبدأ امتلاك أفريقيا لمقاليد الأمور. ومشاركة إيطاليا قوية بصورة خاصة في منطقة القرن الأفريقي. وقد زار رئيس وزراء بلدي، جوزيبي كونتي، في الأسبوع الماضي إثيوبيا وإريتريا من أجل الإعراب عن الدعم الملموس لعملية التطبيع التي يدفع بها قدماً القادة في أديس أبابا وأسمرة، والتي نحن واثقون من أنها ستؤدي أيضاً إلى تحسين الآفاق الإنمائية للبلدين وبقية المنطقة.

وقد أصبحت منطقة الساحل أيضاً أولوية بالنسبة لنا. وتؤيد إيطاليا بقوة تنشيط استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ويسرها بصفة خاصة إحراز تقدم في خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وعلى الصعيد الثنائي، قمنا بتوسيع وجودنا في المنطقة من خلال فتح سفارات جديدة في نيامي وكوناكري، وعما قريب في واغادوغو. كما تضع إيطاليا تقليديا التنمية الأفريقية في صدارة الإجراءات التي تتخذها في المنتديات الرئيسية المتعددة الأطراف. وخلال رئاستنا لمجموعة الدول السبع في عام ٢٠١٧، ركّزنا على زيادة الدعم الجماعي

للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وخصصنا الجلسة المكرسة للتواصل لمؤتمر قمة مجموعة الدول السبع للقارة الأفريقية تحديدا. وفي إطار مجموعة العشرين، دأبنا على المشاركة بنشاط في ”الشراكة مع أفريقيا“، وهي مبادرة أطلقتها الرئاسة الألمانية للمجموعة في عام ٢٠١٧، وتهدف إلى تعزيز الاستثمار الخاص في ١١ من البلدان الأفريقية.

ونؤمن بالحاجة إلى وجود مشاركة أقوى من جانب القطاع الخاص من أجل استدامة التنمية الأفريقية في الأجل الطويل. وبما أن إيطاليا هي بالفعل أحد أكبر المستثمرين في أفريقيا، ظلت تعمل بشكل متزايد على إشراك القطاع الخاص لديها في إنشاء شراكات متعددة أصحاب المصلحة في أفريقيا، لا سيما بهدف تعزيز وتحسين فرص الحصول على الطاقة المستدامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على حقيقة أن المؤتمر الوزاري الثاني بين إيطاليا وأفريقيا – الذي يمثل إطار عمل منظم للشراكة التي أقيمت بين إيطاليا وأفريقيا – سيعقد في روما يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وسيمكننا هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي هو الآن في نسخته الثانية، من تعزيز حوارنا وتعاوننا مع أفريقيا في العديد من المجالات. وسيركز على النمو الاقتصادي في أفريقيا، وجهودنا المتضافرة لتعزيز السلام في القارة، وتشجيع تنمية رأس المال البشري. كما ستتاح الفرصة لمناقشة الطريقة التي يمكن بها لنموذج الأعمال التجارية الإيطالية – الذي يستند إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم – أن يساعد في تطوير مباشرة الأعمال الحرة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إيطاليا بالمضي قدما في شراكتها مع البلدان الأفريقية في السعي إلى تحقيق الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، وفي إحراز مزيد من التقدم المطرد في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتمثل مشاركتنا الطويلة الأجل إلى جانب القارة الأفريقية، وستظل، إحدى الأولويات.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة بشأن هذا البند من جدول الأعمال (A/73/269، و A/73/270، و A/73/273). وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المغرب ومصر باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين، على التوالي.

منذ بداية هذا القرن، ما برحت أفريقيا تحرز نموا اقتصاديا مشجعا أدى إلى الحد من الفقر. إلا أن القارة لا تزال تواجه تحديات إنمائية متعددة نتيجة لجملة أمور منها الافتقار إلى التحول الاقتصادي الهيكلي والتكامل الإقليمي. ونتيجة لذلك، ففي عام ٢٠١٥، أيد القادة الأفارقة خطة عام ٢٠٦٣ بالتزام سياسي ثابت لبناء قارة متكاملة ومزدهرة وسلمية تضطلع بدورها الصحيح على الصعيد العالمي. وتوضح خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ إرادة الأفارقة واستعدادهم لتشكيل مصير القارة عن طريق إقامة شراكات مع الشركاء المحليين والخارجيين.

وفي هذا الصدد، ما برحت البلدان الأفريقية تنفذ مبادرات إنمائية وطنية وإقليمية وقارية عن طريق تعميم خطة عام ٢٠٦٣ – ولا سيما أول خطة عشرية لها – في أولوياتها الإنمائية. ويمثل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية إنجازا هاما يسعى، في جملة أمور، إلى تعزيز التكامل الإقليمي عن طريق زيادة قيمة التجارة بين البلدان الأفريقية. كما واصلت البلدان الأفريقية، بما فيها إثيوبيا، تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل برامجها الإنمائية. وبالمثل، فإن خطط تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والقارية تشمل إجراءات للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف من حدتها.

وعلى الرغم من أن تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ يشكل مسؤولية تقع أساسا على عاتق البلدان الأفريقية، فإننا نعتقد أنه، في عالم مترابط حيث التزمنا بتنشيط الشراكات العالمية عن طريق أطر إنمائية متفق عليها دوليا، يعد دعم أفريقيا هو الأمر الصحيح الذي

ينبغي أن نفعله لكي نثبت، بطريقة عملية، التضامن والتعاون العالميين. وفي هذا الصدد، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/73/269)، نعرب عن التقدير لجميع شركائنا الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم المستمر لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

وفي هذا الصدد، نشيد بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي يهدف إلى تنسيق آليات المتابعة والإبلاغ لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. كما نعتقد أنه ينبغي زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق كلا الإطارين الإنمائيين وفقا للمبادرات الوطنية والإقليمية.

ونشدد على أن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ قد تمت صياغتهما على نحو متسق من أجل دعم التنمية المستدامة في أفريقيا. وبالتالي، ينبغي دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من خلال اتخاذ إجراءات عالمية منسقة حتى يتسنى ألا تترك القارة تتخلف عن الركب. ولا تزال أفريقيا تمثل اختبارا لمدى النجاح الذي سيصل إليه المجتمع الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ولا تزال إثيوبيا ملتزمة بالمساهمة في تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ تماشيا مع أولوياتها الإنمائية.

إن السلام شرط أساسي للتنمية في أفريقيا. وقد حققت القارة الكثير خلال عملها من أجل تعزيز القدرات الهيكلية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا. ويمثل تفعيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن تقدما ملحوظا صوب مواصلة تعزيز الجهود التي تقودها أفريقيا لمنع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية لها. وتقود أفريقيا خطتها بالفعل وتنطلق لمواجهة تحديات السلام فيها.

وقد تم تحقيق إنجازات كبيرة فيما يتعلق بالتعاون والتكامل الإقليميين. كما يجري تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. كما يجدر الثناء على دور منظومة الأمم المتحدة، الذي يركز في المقام الأول على دعم السلام والأمن والحوكمة الرشيدة، وعلى المبادرات والإجراءات الرامية إلى المساهمة في التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات في القارة. لكن إحدى المسألة الحاسمة تتمثل في التعاون على مختلف المستويات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أساس المزايا النسبية في العمل من أجل تعزيز وحدة الهدف.

وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الأساسية عن منع نشوب النزاعات، ويتوقف هذا المنع في نهاية المطاف على قدرتها على بناء القدرة على الصمود أمام النزاعات العنيفة، وتعزيز القدرات المحلية على بناء السلام والحفاظ عليه، وتعزيز التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد فتحت إثيوبيا فصلا جديدا في التاريخ السياسي والاجتماعي في البلد، مما يتيح إمكانيات حقيقية وواقعية للتغيير الذي يلبي آمال مواطنينا وتطلعاتهم، ويضمن أن تتماشى هذه التغييرات مع الحقائق السياسية والديمقراطية في البلد، على أن يتمثل الهدف النهائي في إيجاد مجتمع عادل وسلمي ومنصف ومستدام.

وهناك تطور آخرمهم للغاية وتاريخي يحدث في منطقتنا دون الإقليمية. لقد بدأت عملية حقيقية لتطبيع العلاقات داخل بلدان القرن الأفريقي وفيما بينها. وفي ضوء تلك التطورات الهامة والإيجابية، فإنه من الملائم والمناسب من حيث الوقت أن تنظر الأمم المتحدة بجدية في كيفية دعم هذه الجهود والحفاظ عليها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن إثيوبيا ملتزمة، وستظل دائما، ملتزمة التزاما راسخا ببذل كل جهد ممكن من أجل إيجاد مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة في منطقتنا دون الإقليمية وقارتنا الأفريقية.

السيد بوقدوم (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): إن المناقشة المشتركة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الجمعية العامة، كما نعلم جميعا، تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للقارة،

ويغتنم بلدي هذه الفرصة ليبادل آرائه مع جميع الدول الأعضاء. لا تزال وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي الجهاز التقني للاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع غيرها من الهيئات التابعة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

وعقب البيانين اللذين قدمهما ممثلا مصر والمغرب، باسم مجموعةال ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية، على التوالي، واللذين نؤيدهما، أود أن أضيف الملاحظات التالية.

ونلاحظ بتقدير عميق معظم النتائج والتوصيات الواردة في التقارير الثلاثة للأمين العام، أي التقرير الأخير عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/73/269) والتقرير عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/73/273) والتقرير الذي يقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (A/73/270).

وأود أولا أن أشكر مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا على التفاني والعمل القيم الذي تقوم به السيدة بيينس غاواناس وفريقها في تعزيز الدعم الدولي لتنمية أفريقيا. وأود أيضا أن أثني على عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ذلك الصدد، وندعو إلى تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي بشأن تلك المسائل وغيرها.

وفيما يتعلق بالتقرير المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد السادس عشر عن التنفيذ والدعم الدولي“، نرى أن نتائجه مشجعة لأنها تظهر التقدم المستمر الذي تحرزه البلدان الأفريقية في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة، ولا سيما في مجالات الهياكل الأساسية والزراعة والتعليم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والحوكمة.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية، فإننا نتفق على أن الهياكل الأساسية عامل مساعد في تحقيق التصنيع والتكامل الإقليمي في القارة. ومن التطورات الإيجابية أن وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تستضيف مشروع الشبكة الأفريقية المتكاملة من القطارات الفائقة السرعة الذي يهدف إلى الربط بين جميع العواصم الأفريقية. وتوجد في الوقت الراهن أفكار لربط جنوب أفريقيا مع الجزائر بالسكك الحديدية، وهو مشروع حققنا بالفعل بداية فيه، ومن الممكن الآن السفر من الجزائر إلى لاغوس بفضل مشروع الطريق الرئيسي العابر للصحراء. ويهدف المشروع إلى ربط أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة منتشرين في ٦ ملايين كيلومتر مربع. كما أن المسائل الصحية حاسمة الأهمية، ونحن نقدر أن ١٢ دولة من الدول الـ ٥٥ الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد استعرضت أو بصدد إعادة النظر في قوانينها الداخلية بشأن تنظيم الأدوية، بما يتماشى مع القانون النموذجي للاتحاد الأفريقي. ونأمل أن تضطلع المزيد من البلدان بعملية المواءمة في السنوات القادمة.

إننا نقدر بشدة أن الوكالة تواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم وتنفيذ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. والجزائر من بين البلدان الرائدة في المنطقة بشأن هذه المسألة. أما فيما يتعلق باستجابة المجتمع الدولي، ألاحظبقلق أن بعض البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا في ٢٠١٧ لم تكن متاحة وقت التقرير. وأود أن أشدد على أهمية إدراج تلك البيانات في التقارير المقبلة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتظهر البيانات المتاحة عن أفريقيا في التقرير انخفاضا بنسبة ١,٣ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٦. ونأمل أن تكون آخر البيانات أكثر إيجابية.

و نتفق على أنه في ضوء استمرار الاختلالات في أسواق العمل الأفريقية وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، يجب

على البلدان الأفريقية أن تتخذ تدابير من أجل تزويد الطلاب بالمهارات والتدريب اللازمين لأسواق العمل اليوم. وعمالة الشباب عنصر هام في منع نشوب النزاعات.

وهذا يقودني إلى تقديم تقرير عن أسباب النزاعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويشير ذلك التقرير إلى أن العقدين الماضيين قد شهدا تقدما ملحوظا وظهور رؤية أفريقية جديدة في جميع المجالات. إن أفريقيا لتدفع بنفسها برنامجها الخاص بها وتنهض لمواجهة التحديات التي تواجهها في تحقيق السلام والتنمية. ونعتقد أن هذا الإنجاز هو بالتأكيد نتيجة لجهود الاتحاد الأفريقي الاستثنائية. كما ساهمت الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون في ذلك النجاح.

ونلاحظ مع التقدير أن صندوق بناء السلام قدم تمويلا أوليا لبعض مكونات خطة الأمم المتحدة للدعم لمنطقة الساحل (٢٠١٨-٢٠٢٢). وسنولي اهتماما كبيرا للحصول على المعلومات في التقرير المقبل بشأن ما تضطلع به الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. وندعو الأمين العام إلى إلقاء الضوء على ذلك الجانب في تقريره المقبل. إننا نتفق على أن منع نشوب النزاعات يتعلق في نهاية المطاف بقدرة الدول الأعضاء على بناء القدرة على التصدي للنزاعات العنيفة. وتضطلع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وآلياتها بدور في الجهود الرامية إلى تطوير استراتيجيات البلدان وأدواتها الشاملة والمتكاملة لمنع نشوب النزاعات في ذلك الصدد.

ويجب على الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية تعزيز أعمالها في مجال منع نشوب النزاعات. ويوفر المؤتمر السنوي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمشاورات بين المكاتب وآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالشؤون الأفريقية منابر مفيدة لتحسين التشاور وتبادل المعلومات والتخطيط المشترك في الجهود التي نبذلها من أجل تعزيز الدعم المنسق لتحقيق السلام في أفريقيا وأولوياتها الإنمائية.

فيما يتعلق بالتقرير الثالث الذي يتناول التأثيرات والتحديات في أربعة مجالات مواضيعية حاسمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، أي تحقيق التصنيع والتكامل الإقليمي والصحة والمياه والصرف الصحي وتغير المناخ وتمويل التنمية المستدامة، أود أولاً أن أثني على شركاء أفريقيا التقليديين والجدد والناشئين في مجال التنمية. ونتفق مع معظم الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. لكن فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة إلى الشركاء الإنمائيين في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي، نتساءل لماذا يقتصر توسيع نطاق التمويل الصحي الطويل الأجل والقابل للتنبؤ والمستدام على التعاون فيما بين بلدان الجنوب فحسب. ونعتقد أنه ينبغي توسيع هذا النطاق ليشمل جميع أشكال التعاون الدولي. وفيما يتعلق بتمويل التنمية، نكرر الحاجة إلى قيام الشركاء الإنمائيين بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا تمشيا مع حجم التحديات التي تواجه القارة.

وبفضل الإمكانات الهائلة التي تزخر بها أفريقيا، سواء من حيث الموارد البشرية أو الطبيعية، فإنها مستقبل العالم. وهي قارة مزدهرة، ماضية على درب النجاح، رغم النكسات وأوجه عدم اليقين الحقيقية والواضحة. وأفريقيا بحاجة إلى دفع عجلة تنميتها، وقد شرعت في ذلك بفضل المساعي الوطنية والإقليمية والقارية. وما تحتاجه أفريقيا هو أن تُحترم وتُعتبر شريكاً لا مصدرا للمشاكل أو تهديدا للغير. ويبين التاريخ أن العالم كله لا يزال عليه الالتزام تجاه القارة للعمل على حل مشاكلها. وثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون والاحترام المتبادل والشراكة الحقيقية والتضامن.

السيدة سكاري (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل بشأن مستقبل أفريقيا. فقد أحرز تقدم جيد في تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تبشر بالخير لحفز الاستمرار والنمو الشامل. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة، وهنا أود التأكيد على أهمية توفير فرص العمل، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب.

يجب علينا تكثيف دعمنا لمن هم في أمس الحاجة إليه، ولتحقيق أهدافنا المشتركة ينبغي أن نكثف تعاوننا مع شركائنا في أفريقيا.

تؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دوراً حاسما في مساعدتنا في إيجاد حلول مستدامة لمستقبلنا المشترك. في ١ تشرين الأول/أكتوبر، افتتحت النرويج بعثتها الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ويشرف النرويج أن تدعم تدريبا بقيادة الاتحاد الأفريقي للأعضاء الأفارقة الجدد في مجلس الأمن، ومكتب الاتحاد الأفريقي في نيويورك. ونحن نرى أنفسنا شريكا ثابتا ويمكن التعويل عليه. وقد خصصت النرويج لأكثر من ١٠ سنوات، ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولا تزال المساعدة الإنمائية عنصرا هاما في تعاوننا مع بلدان في أفريقيا. غير أن التجارة والاستثمارات والتعاون في مجال الأعمال التجارية أصبحت الآن على نحو متزايد أجزاء من شراكاتنا، وهو اتجاه واعد جداً وملهم.

أننا نتاقسم مع أفريقيا التحديات الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة، ونشيد بالعمل الجيد الذي تحقق في هذا الصدد في أفريقيا. ونشيد على وجه الخصوص بنيجيريا للدور القيادي الذي اضطلعت به في مجال مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ونحن فخورون بأن نكون شركاء في هذا العمل الهام. ونتشاطر الأولوية المتمثلة في ضمان المساواة بين الجنسين. ومشاركة المرأة في جميع قطاعات المجتمع مفيدة لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا. اسمحوا لي أن أهنئ إثيوبيا بوجه الخصوص على مراعاة المساواة بين الجنسين في الحكومة الجديدة. إن هذا البلد يقود الطريق.

دعا الأمين العام في تقريره السنوي العشرين عن أسباب النزاع وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/73/273)، إلى تعزيز القدرات باتخاذ تدابير هيكلية لمنع نشوب الصراعات. ونحن نعرب عن تأييدنا لتلك الرسالة الهامة، ونرحب بالتقدم الملحوظ في تفعيل هيكل السلام والأمن الأفريقي. والنرويج مستعدة للمساهمة في منع نشوب الصراعات ومعالجة أسبابها الجذرية. وستواصل النرويج، من خلال شراكاتنا، المساهمة في إيجاد حلول جيدة لمستقبلنا المشترك.

السيد اروتشا رويث (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بنما بهذه المناقشة التي تشكل جهدا كبيرا لحفز الحوار الفعال بشأن التعاون العالمي من أجل تنمية القارة الأفريقية، وهو موضوع يتطلب التزاما منا جميعا. يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

أود أن اشدد على نحو خاص على قيمة تقارير الأمين العام (A/73/269 و A/73/270 و A/73/273)، التي تضع في المنظور الصحيح التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بأولوياتها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي استراتيجية تسعى إلى معالجة التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة، والتمكين من تحقيق التنمية المستدامة الكاملة لسكانها. إن التحدي الذي وضعناه نصب أعيننا هو ألا يتخلف أحد عن الركب، وتحقيق ذلك يتطلب قيادة مبتكرة ومسؤولية مشتركة لضمان أن يتقاسم الجميع الرفاه وأن يشمل الكل على قدم المساواة ومن دون تمييز، ويمكن تحقيق مجتمعات تنعم بقدر أكبر من السلامة وأكثر شمولاً.

تسلّم بنما بأهمية الارتباط القائم بين خطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية

لإدراج أولويات الخطتين في أطرها الإنمائية الوطنية على نحو منسق. كذلك نشيد بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتكامل من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك الإنجاز يبين أيضا الطريقة المثلى لبلوغ منطقة متكاملة وسلمية ومزدهرة.

لا تزال أفريقيا تواجه تحديات لا يستهان بها، إلا وهي الحاجة إلى التغلب على الصراعات المسلحة، وتعزيز عمليات السلام ومعالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والصحة والتعليم، من بين أمور أخرى. بيد أننا نثق بقدرة أفريقيا على تحفيز التنمية الخاصة بها لضمان قارة آمنة ومزدهرة وسلمية ولديها مؤسسات قوية. ونثق أيضا بأن سلسلة حوار أفريقيا التي انعقدت في الأيام الأخيرة قد أسفرت عن نتائج قيمة لتعزيز التحالف الاستراتيجي، ويجب الإبقاء عليها قائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. لا شك في أن الدور الذي تؤديه المؤسسات الإقليمية يوفر منبرا يكتسي أهمية فريدة في نوعها لضمان نجاح خطة التنمية.

خلال العقد الحالي، سعت أفريقيا إلى تحقيق أكبر قدر من نتائج خطتها الإقليمية، وهو أمر جدير بالثناء. ونرحب بالعقد الثالث للتنمية الصناعية في أفريقيا، فضلا عن الجهود التي تبذلها لدحر الملاريا، وزيادة الإنتاجية الزراعية، ورفع درجة الأمن الغذائي. وبالمثل، في عام ٢٠١٠، دشنت أفريقيا عقد المرأة الأفريقية، وقد شهدنا زيادة في مشاركة المرأة في أدوار قيادية، مثل تولي أمينة محمد والسيدة غراسا ماشيل لمنصب نائب الأمين العام، على سبيل المثال فقط. من هذا المنطلق نشيد بكل الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. يؤمن بلدي إيمانا راسخا بأن مشاركة المرأة عنصر أساسي في تحقيق التنمية الكاملة والتقدم في أي بلد.

لا شك في أن أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان الأفريقية في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة الأفريقية، بل يجب أن يستمر في دعمه لها. وتحقيقا لهذه الغاية، من الحيوي والإلزامي التعاون فيما بين الدول ومن خلال الشراكات المتعددة القطاعات التي تخدم المجالات الاستراتيجية التي تحدد أوليتها البلدان الأفريقية. يؤمن بلدي إيمانا راسخا بالعرى المتينة بين التنمية والأمن، ويشدد على أنه لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية. وينبغي أن تكون مسؤولية هذه المنظمة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، بمثابة نقطة الارتكاز في منع نشوب الصراعات. ولهذا السبب، نشيد بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والرامية إلى تشجيع وتعزيز آليات الحوار البناء مع جميع شرائح المجتمع. ونحض البلدان على مواصلة عملها في مجال منع نشوب الصراعات، وتنفيذ المبادرات التي تهدف إلى تفادي النزاعات في جميع مراحل معالجة الأسباب الجذرية في الوقت مناسب.

إن بنما، إذ تدرك أن بناء عالم يسوده السلام والأمن مسؤولية عالمية مشتركة، تعمل على توسيع وتعزيز علاقاتها مع المناطق الأخرى من العالم، وكجزء من أولويات سياستنا الخارجية، بدأنا بما يسمى بسياسة الصقر التي من خلالها نسعى إلى تعزيز الأواصر السياسية للصداقة والأخوة والتعاون مع آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. في هذا الصدد، فإننا بوصفنا بلدا متوسط الدخل يمد يد التعاون، ونتيح أنفسنا للبلدان الأفريقية لنكون بمثابة مورد لتبادل المعارف والممارسات الجيدة، والالتزام بمعيار التضامن، بغية المساهمة في تحقيق أهدافنا الإنمائية المشتركة.

وأود أن أختتم بياني بإحياء ذكرى شخصين من أبناء أفريقيا ومواطني العالم، وهما نيلسون مانديلا وكوفي عنان، اللذان كانا يحلمان بقارة أفريقية تعيش في سلام ونماء شامل. وأؤكد مجددا دعم وتضامن بنما للإسهام في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها من أجل تنمية أفريقيا وشعوبها على نحو تام وفعَّال.

السيد النور (السودان): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البدء أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على تقاريره المهمة (A/73/269 و A/73/270 و A/73/273) المعروضة على جلستكم

الموقرة وعلى التوصيات المهمة الواردة فيها. ويضم وفد بلادي صوته للبيان الذي أدلى به وفد المملكة المغربية الشقيقة نيابة عن المجموعة الأفريقية، ووفد جمهورية مصر العربية نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود بصفتنا الوطنية أن نضيف النقاط التالية.

نرجو أن نشير إلى ما أورده تقرير السيد الأمين العام (A/73/269) عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) حول التطورات الإيجابية التي شهدتها فترة التقرير، وأهمها تدشين منطقة التجارة الإفريقية الحرة في آذار/مارس ٢٠١٨. وتحقيق القارة نموا اقتصاديا قدره ٣,٦ في المائة في العام ٢٠١٧، بجانب تعزيز التعاون بين دول القارة الأفريقية في تنفيذ نيباد في مجالات عديدة مثل البنيات التحتية، والزراعة، وإدماج النوع الاجتماعي، والبيئة والتغير المناخي، الاتصالات وتقنية المعلومات، التعليم والتدريب، وغيرها من المجالات المهمة.

في هذا الصدد، لا يفوتنا أن نذكر بالعديد من التطورات ذات الصلة بتحقيق رؤية ومقاصد وأهداف نيباد، وأهمها التطورات الإيجابية الأخيرة في منطقة القرن الأفريقي، وتطبيع العلاقات بين دول المنطقة. بجانب توقيع أطراف النزاع في جمهورية جنوب السودان على اتفاق حل النزاع المنشط في جنوب السودان في ١٢ أيلول/سبتمبر من العام الجاري بأديس أبابا، بعد جهود بذلها وقادها السودان في إطار مبادرة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية من أجل السلام في جنوب السودان. وبدء الأطراف مشاورات وضع بنود الاتفاقية موضع التنفيذ، إضافة إلى الجهود الجارية حاليا لعقد جولة جديدة من المفاوضات بين الفرقاء في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل بالخرطوم، امتدادا للمشاورات التي جرت في الخرطوم في آب/أغسطس ٢٠١٨، في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا الوسطى. وتأتي كل هذه الجهود في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات صوت المدافع في القارة بحلول العام ٢٠٢٠، لتمكين دول القارة من تسخير إمكانياتها المادية والبشرية لتحقيق خطة العام ٢٠٣٠، وخطة العام ٢٠٦٣، أفريقيا التي نصبو إليها.

نرجو أن نشير إلى أهمية ما أورده تقرير الأمين العام عن نيباد بشأن احتياج القارة الأفريقية لمبلغ يتراوح بين ١٣٠ إلى ١٧٠ بليون دولار سنويا كاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، وتوفر ٥ في المائة فقط من هذه المشاريع في الوقت الراهن، الأمر الذي يتطلب تعزيز الجهود الدولية والإقليمية لمعالجة هذا الخلل الكبير، حتى نضمن عدم تخلف أحد عن ركب التنمية.

نرجو أن نشير إلى أنه رغما عن معدل النمو الكبير الذي حققته القارة الأفريقية، والذي قدره تقرير الأمين العام بحوالي ٣,٦ في المائة في العام ٢٠١٧، فإن هناك تحديات جمة ما تزال تواجه القارة خاصة في محاور محاربة الفقر، توفير فرص العمل للشباب، توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمعات الأفريقية، مواجهة تحديات التغير المناخي، عبء الديون، والزيادة السكانية، والتي تمثل مجتمعة تحديات كبيرة تثقل كاهل قارتنا السمراء.

من ناحية أخرى، نرجو أن نشير إلى أهمية دعم جهود الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق التكامل الاقتصادي في القارة، وتعزيز التبادل التجاري بين الدول الأفريقية، والاستثمارات، وتعزيز دور الاتحاد الأفريقي في تحقيق السلم والأمن بالقارة، في إطار رؤية الحلول الأفريقية لمشاكل القارة. ولا يفوتنا في هذا الصدد الإشادة بمبادرة الاتحاد الأفريقي لتأسيس صندوق دعم السلم والأمن الذي يهدف لتوفير ٢٥ في المائة من ميزانيات عمليات حفظ السلام الأفريقية.

نرجو أن نشدد على أهمية تعزيز الملكية والقيادة الأفريقية لجهود التصدي للتحديات التي تواجه القارة، وكذلك تعزيز التنسيق بين مختلف مبادرات الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين دولا ومنظمات، وكذلك تعزيز شراكة الاتحاد الأفريقي مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميين والإعلام والأفارقة في المهجر، الذين يشكلون الإقليم الخامس في القارة الأفريقية، بجانب دعم الإصلاحات الجارية في الاتحاد الأفريقي، ودعم الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالي

السلم والأمن والتنمية، بجانب تنفيذ خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، والاستثمار في معالجة جذور النزاعات في أفريقيا، وتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها العاملة في القارة، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتبادل الخبرات وأفضل التجارب التنموية.

ختاما، يرجو وفد بلادي أن يؤكد أن هناك مصالح حيوية كبيرة للمجتمع الدولي في أفريقيا، وأن دعم جهود القارة لتحقيق التنمية المستدامة وخطة العام ٢٠٦٣، هو في حقيقته استثمار ناجح ومربح، وشراكة من أجل المستقبل يكون الجميع فها كاسبا في مجالات الاستثمار، والتبادل التجاري، والسلم والأمن، ومحاربة الإرهاب، ومحاربة المخدرات والهجرة غير الشرعية والجريمة عابرة الحدود، والاستدامة البيئية وغيرها من المجالات الحيوية، وأن بإمكاننا جميعا أن نصل لتلك الغاية النبيلة، إذا عملنا معا بتعاون وتنسيق، ووفق رؤية واضحة.

السيد هوشينو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا أحد ينكر أن اليابانتقع بعيدا عن القارة الأفريقية من الناحية الجغرافيا.

ومع ذلك، في عالم اليوم المعولم، وبصرف النظر عن مواقعنا، فإننا نواجه تحديات مشتركة ونتشاطر نجاحات مشتركة ومستقبلا مشتركا. وعليه، فإن سلام أفريقيا ورخائها هو سلامنا ورخاؤنا وسلامنا ورخاؤنا هو سلام أفريقيا ورخائها. ومن هذا المنطلق، أطلقت حكومة اليابان في عام ١٩٩٣ مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا (تيكاد).

إن مؤتمر طوكيو الدولي هو عملية تحققت من خلال المشاركة الفعالة للبلدان الأفريقية، فضلا عن الشراكة القوية مع الأمم المتحدة، ممثلة في مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الصادق لهذه الشراكة القوية، التي لم يكن المؤتمر لينجح من دونها.

والسمات البارزة الثلاث للمؤتمر هي الشمول والتركيز على امتلاك أفريقيا لزمام الأمور ووجود آليات متابعة قوية لضمان التنفيذ الفعلي للالتزامات. كما أن عملية مؤتمر طوكيو الدولي متوائمة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ من خلال تركيزها على الصلة بين السلام والتنمية والعمل الإنساني، وكذلك بفضل نهجها المتمحور حول الإنسان والأمن البشري. ونعتقد أن المؤتمر سيسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

وخلال الاجتماع الوزاري الأخير لمؤتمر تيكاد المعقود في طوكيو في وقت سابق من هذا الشهر، تم الاتفاق على أن الدعم الدولي ينبغي أن يتوافق مع المعايير الدولية، مع الأخذ في الاعتبار القدرة على تحمل عبء الديون في البلدان المتلقية. ويكرر ذلك نقطة واردة في تقرير الأمين العام، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد السادس عشر عن التنفيذ والدعم الدولي“ (A/73/269). وبالإضافة إلى ذلك، اتفق المشاركون على الحاجة إلى الاستثمار الخاص من أجل تنويع الاقتصادات الأفريقية، ولا سيما الصناعات، وبناء هياكل أساسية عالية الجودة. واتفقوا أيضا على أهمية تحقيق التغطية الصحية الشاملة. واستنادا إلى نتائج الاجتماع الوزاري لمؤتمر طوكيو الدولي، تعتزم اليابان تسريع استعداداتها لاستضافة اجتماع القمة المقبل للمؤتمر، المعروف باسم تيكاد ٧، والذي سيُعقد في آب/أغسطس من العام المقبل. وأحث الوفود على تسجيل ذلك الموعد في جداول مواعيدهم.

في هذا الأسبوع، نقدر إطلاق سلسلة حوار أفريقيا ٢٠١٨ بوصفها فرصة لتعميق المناقشات الجارية بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وبشأن تفعيل أطر الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما أنها مصدر إلهام قيم للغاية لمؤتمر تيكاد ٧.

ونتطلع إلى مواصلة تعزيز شراكتنا مع البلدان الأفريقية والمنظمات الدولية ودون الإقليمية وجميع أصحاب المصلحة

الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل إيجاد أفريقيا التي نصبو إليها، والتي تشكل عنصرا ضروريا من عناصر العالم الذي نصبو إليه جميعا.

السيدة بوبي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي الأمين العام على التقارير الممتازة التي قدمها بشأن هذا البند من جدول الأعمال (A/73/269 و A/73/270 و A/73/273)، ويثني على المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا وفريقها لنجاحهم في إطلاق سلسلة حوار أفريقيا ولتيسير هذا التبادل الثري للآراء بشأن القضايا الحاسمة التي تهم أفريقيا خلال اليومين الماضيين.

وتؤيد غانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية، ومصر بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

لقد تم تحديد أولويات التنمية الأفريقية بوضوح في العديد من الاتفاقات التاريخية القارية والعالمية. وأبرزها خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، وهي رؤية استراتيجية للتنمية التحويلية في أفريقيا، والخطة التنفيذية ومدتها ١٠ سنوات (٢٠١٤-٢٠٢٣) والتي تُبشر بالإسهام في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي الشامل للجميع. ومن شأن تركيز الخطة على التنمية الزراعية وتطوير البنية الأساسية والتصنيع أن ييسر إلى حد كبير إيجاد فرص عمل والقضاء على الفقر في القارة.

وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة تحويلية بنفس القدر، حيث أنها تستمد العديد من أهدافها وغاياتها من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي توفر، جنبا إلى جنب مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، إطارا شاملا للعمل بروح الشراكة والتضامن العالميين.

ويسعد وفد بلدي للغاية أن الاتحاد الأفريقي قد أبرم في العام المنقضي عدة اتفاقات قارية رئيسية، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي والبروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص على نطاق القارة، وجميعها ركائز مهمة لخطة عام ٢٠٦٣ ومؤشر على العزم والتصميم الجماعيين للأفارقة على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الرؤية القارية للتحول الاقتصادي والاجتماعي.

وقد برهنت أفريقيا على قيادتها في تنمية القارة، وهي ترسم طريق القارة نحو الازدهار. ويتوفر لدى القارة بالفعل ما يلزم من روح العمل الحر والإبداع والابتكار لإحداث هذا الانتقال وثمة عمل شاق جار لإحداثه، والأمر اللازم للتنفيذ الفعال هو تحقيق الاتساق والتكامل بين الجهود العالمية والقارية والإقليمية والوطنية والمحلية المبذولة.

ويرحب وفد بلدي، في هذا الصدد، بالجهود المتجددة التي تبذلها وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لتنسيق تنفيذ الخطتين. ونود أيضا أن نؤكد على العمل الهام الذي تضطلع به الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تعزيز الحوكمة الرشيدة بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

إن إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، المعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تطور هام. وبالمثل، فإن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن سيعزز الحفاظ على السلام باعتباره شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. ونحث على مواصلة التعاون في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التي تعزز التنمية الشاملة لأفريقيا.

وكما هو مبين عن حق في تقرير الأمين العام عن النيباد، فإن الظروف الاقتصادية العالمية تؤثر تأثيرا كبيرا على أداء الاقتصادات الأفريقية، وبالتالي على وتيرة التقدم في تنفيذ الخطتين. وسيكون بناء القدرة على الصمود ضروريا من أجل الحفاظ على الجهود التي نبذلها.

والتمويل عنصر أساسي لتحقيق التنمية. وبينما تضاعف البلدان الأفريقية جهودها لتعبئة الموارد المحلية، ندعو الشركاء إلى الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بغية استكمال تلك الجهود. كما ندعو إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة للمساعدة في كبح التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.

ونحيط علما بأنه بينما تواصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا اتجاهها النزولي، قدم شركاء أفريقيا الجدد والناشئون في مجال التنمية التزامات هامة على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من أشكال الدعم التي تتراوح ما بين التجارة في الموارد الطبيعية إلى الزراعة والتشييد. ونرحب بهذه الشراكات، إلى جانب إطلاق مجموعة العشرين للشراكة مع أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٧، ونأمل أن يتم تعزيز التعاون مع القارة وأن تكون خطة عام ٢٠٦٣ هي الإطار التوجيهي لذلك.

وفي حين نشيد بشركائنا على تلك المساهمات الملموسة، فإننا نعيد التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص، فضلا عن دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة.

تسلم كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ كلتاهما بأهمية السلام والاستقرار، ليس باعتبارهما عاملي تمكين حاسمين فحسب، بل وبوصفهما عنصرين مهمين من عناصر التنمية المستدامة. وتمشيا مع هذا الطموح، واصلت أفريقيا أيضا، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، التعامل مع النزاعات الحالية والتصدي للتحديات الناشئة في مجالات السلام والأمن والتنمية، من قبيل تزايد الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، علاوة على ازدياد عدد المهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً.

ونؤكد من جديد أن الحفاظ على السلام هدف مؤثر بشكل خاص في أفريقيا، ولا بد من تعزيز الركائز المتعاضدة والمترابطة للسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان من أجل إيجاد حلول دائمة للنزاعات في القارة الأفريقية. إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل بطالة الشباب، وعدم المساواة، والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك من خلال منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا، ستكون بالغة الأهمية من أجل التحول في أفريقيا.

ولا مغالاة في تقدير دور المرأة في التنمية المستدامة. ويكتسي نفس القدر من الأهمية دورها الذي لا غنى عنه في بناء السلام والحفاظ على السلام. ولهذا السبب، ترحب غانا بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الرامي إلى تعزيز القيادة السياسية للمرأة ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام من خلال الدعم المقدم إلى شبكة القيادات النسائية الأفريقية.

ويجب أن تعتمد الحكومات سياسات مقصودة وموجهة بهدف إيجاد سبل المشاركة الجامعة للشباب في التنمية. إن القارة شابة. وهذا يجعل من الضروري إشراك الشباب بطريقة مجدية في الجهود التي تبذلها أفريقيا، إذا كنا نريد تحقيق أهداف وغايات خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل المغرب نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام على التقارير الثلاثة (A/73/269 و A/73/270 و A/73/273) المقدمة في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال. في هذه التقارير، يعرض الأمين العام جميع الأنشطة التي اضطلعت بها البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة. كما يركز على النزاعات والحاجة إلى السلام.

ونشيد بجميع هذه المساهمات، ونشكر شركاء أفريقيا الثنائيين والمتعددي الأطراف على جهودها المقدرة. ومع ذلك،

تظل الحقيقة أن تلك الجهود، بسبب مشاكل تتعلق بالتنسيق واستكمال المشاريع وتعبئة الموارد والانسحاب، لم تحقق دوما النتائج المتوقعة. لذا يجب علينا أن نضاعف جهودنا في عدد من المجالات الرئيسية في المستقبل. ولهذا السبب، فإننا نؤيد توصية الأمين العام، التي تسلط الضوء على رؤية مناسبة لتحقيق التقدم المستدام في أفريقيا، مع التركيز على المجالات التالية: النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع القائم على الصناعة والتجارة والتكامل الإقليمي؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ والاستثمار في رأس المال البشري من خلال تدابير في مجالات الرعاية الصحية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والتنمية الاجتماعية والعمالة، وإيجاد فرص العمل والحماية الاجتماعية والهجرة والتنقل؛ والعمل للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب؛ والمسائل الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث؛ والبيئة والتوسع الحضري والسكان؛ وأخيرا، الدعوة والمعلومات والاتصالات والثقافة.

وإذ اعتمدت تلك المبادئ التوجيهية الاستراتيجية وعلى الرغم من الحالة الاقتصادية غير المواتية، فإن حكومة بلدي تواصل، من خلال وثيقتها الاستراتيجية للنمو والعمالة، تهيئة الظروف المواتية حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة في كل مجال من هذه المجالات. ولذلك، نقوم بالتركيز على مباشرة الأعمال الحرة وتحويل القطاع غير الرسمي، الذي يوفر منافذ لتمكين النساء والشباب، بغية إدماج هاتين الفئتين في المجتمع على نحو كامل.

وجرى إنشاء مصرف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل الإجراءات الأخرى الكفاءة في استخدام الموارد المحلية من خلال إصدار سندات، وهو نهج يولد المدخرات المحلية لتمويل المشاريع المحققة للنمو. وجرى سن قانون موات للاستثمار ووضع إطار يفضي لتحقيق مناخ أعمال يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر أحد ركائز النمو الاقتصادي القوي والمستدام والشامل للجميع. وجرى تعزيز نظام الرعاية الصحية في الكاميرون بشكل كبير، والانتقال نحو توفير التغطية الصحية للجميع جار على قدم وساق.

في السنوات الأخيرة، ووفقا للإعلان مالابو بشأن الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا، التزمت حكومة الكاميرون بتحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذية. ومع ذلك، يأسف وفد بلدي أن يلاحظ أن هذا الهدف عرضة لتهديد خطير جراء التصحر والجفاف وإرهاب جماعة بوكو حرام وانعدام الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، وهو ما يتطلب إدارة مرهقة اقتصاديا واجتماعيا للاجئين.

وفيما يتعلق بالنهج الشامل والمتعدد الأطراف لمواجهة التحديات المشتركة، أود أن أشير إلى أن الكاميرون تشارك بنشاط في تعزيز التجارة والتكامل الإقليمي من خلال العديد من الهيئات، مثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة حوض نهر النيجر ولجنة حوض بحيرة تشاد.

وانضمت إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي يسعى إلى تعزيز التبادل التجاري في أفريقيا. وهي تشارك في تنفيذ العديد من الهياكل الأساسية المحلية والإقليمية التي تسعى إلى تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، مثل مشروع بناء خط للسكك الحديدية – يجرى الآن على قدم وساق – يربط عاصمة تشاد بالميناءين الكاميرونيين دوالا وكريبي. إن هذه المشاريع حاليا في مرحلة متقدمة، ومن المتوقع أن تزيد التجارة فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية. والكثير من الهياكل الأساسية للطرق التي تربط العاصمة الكاميرونية بالعواصم أو المدن الكبرى في البلدان المجاورة – وهي إما جاهزة أو جار العمل في تجهيزها – ستعمل على تعزيز التكامل دون الإقليمي.

ويساور الكاميرون القلق إزاء عبء الديون الأفريقية المتزايد والاتجاه التنازلي في المساعدة الإنمائية الرسمية. فيمكننا بالكاد، في ذلك السياق، تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. ولذلك، فإن بلدي يدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز قدرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإلى الالتزام بقواعد عادلة ومنصفة لتحسين فرص وصول البلدان الأفريقية إلى التجارة الدولية والتكنولوجيات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

ولا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية على أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، فضلا عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، أمور حاسمة من أجل تحقيق أهداف الشراكة الجديدة فيما يتعلق بالتنمية. وعليه، فلنعالج الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا بغية تمكين لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة من تقديم الدعم الكامل للبلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات. وهناك قول مأثور في أفريقيا مؤداه أنه حيثما ينعدم السلام، يتجذر العوز. وحيثما يوجد العوز، ينشأ خلاف لا نهاية له. ولذا فإن هناك حلقة تربط بين السلام والتنمية. وبعبارة أخرى، في حين أنه لا يمكننا قطعا أن نأكل السلام، فإننا كذلك لن نجد ما نأكله عندما لا يوجد سلام. وعليه ينبغي توفير موارد كبيرة للأمين العام لهذه الأغراض.

لقد مرت ١٦ سنة منذ أن قدمت أفريقيا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للعالم. وقد استقبل المجتمع الدولي تلك الشراكة الجديدة بحماس. وعلى ذلك الأساس بنت قارتنا المبادرة الجديدة لتنمية قارتنا بحلول عام ٢٠٦٣ – التي أيدتها الجمعية العامة – إلى جانب برامجها للسنين العشر الأولى. ولذلك من الواضح أن أفريقيا تعرف ما تريد وتعرف وجهتها، وأننا نعرف ما يجري وما يجب عمله. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها.

ويجب على الأمم المتحدة، من جانبها، أن تعزز التنسيق بين وكالاتها المسؤولة عن تنفيذ إسهامات المنظمة في ذلك البرنامج. ويجب عليها بصفة أن تعزز قدرات مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا علاوة على قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهياكلها دون الإقليمية، التي تؤدي دورا هاما في التنسيق والتخطيط – بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي – والبرمجة، وكذلك في حشد الموارد والرأي العام الدولي دعما لأفريقيا.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

ونود أن ندلي كذلك ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

إننا نشكر الأمين العام على تقاريره التي تصور سيناريو التنمية في أفريقيا (A/73/270و A/73/269 و A/73/273). وإذ أنها تبعث على التفاؤل بشأن مجمل الانتعاش في الاقتصاد الأفريقي في عام ٢٠١٧، لا يمكن أن تفوت على المرء عباراتها الحذرة فيما يتعلق باستمرار التحديات الإنمائية في أفريقيا، مثل خدمة الديون والعوائق الهيكلية والعوامل المسببة للإجهاد البيئي، مثل التصحر، وإيجاد فرص العمل والعجز الاستثماري، من بين أمور أخرى. فيجب على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، إيلاء الاهتمام الواجب لتلك المجالات.

وقد ظللنا ندرك بصفة خاصة، بصفتنا رئيسا لمجموعة أقل البلدان نموا خلال السنوات الثلاث الماضية، مصالح أقل البلدان نموا في أفريقيا. وقد حاولنا أن نسلط الضوء على التحديات المحددة التي تواجهها، مثل التحديات في قطاعات التحول الهيكلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمسائل الاجتماعية والصحية وبناء القدرة على الصمود وإدارة الأزمات والتخفيف منها، من جملة أمور. كما ضغطنا من أجل تخصيص دعم للبلدان المنكوبة بالنزاعات في أفريقيا. ويتوقع أن تقطع جهودنا الرامية إلى إنشاء بنك التكنولوجيا شوطا طويلا نحو

معالجة المتطلبات والثغرات التكنولوجية التي تواجه أقل البلدان نموا في أفريقيا.

وتقدر بنغلاديش قدرة أفريقيا الناشئة على تحويل المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي العالمي. فتنامي دور البلدان الأفريقية في التجارة والاقتصاد العالميين ومساهمتها فيهما أمر يثلج الصدر. ونحن ندعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وستسعدنا المساهمة في تلك الخطة بأي طريقة في مقدورنا. وبما أن العديد من التحديات الإنمائية التي نواجهها تشبه تحديات البلدان الأفريقية، فيمكننا أن نكمل بعضنا بعضا من خلال تبادل خبراتنا الإنمائية وأفضل ممارساتنا. فيمكن لبنغلاديش أن تساعد على تحقيق الإمكانات الكاملة للهبة الديمغرافية الناشئة في القارة الأفريقية بعدد سكانها الضخم من الشباب. وظللنا ندعم القرارات المتعلقة بأفريقيا باستمرار، هنا في الأمم المتحدة.

إن بنغلاديش هي أحد الرئيسين المشاركين لفريق أصدقاء الهجرة، في المفاوضات التي أدت إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، وهي تنسق تنسيقا وثيقا مع مجموعة الدول الأفريقية، إذ أن مواقفنا متقاربة في كثير من الأحيان. وينطبق الأمر نفسه على العديد من المسائل المتصلة بتغير المناخ. فبنغلاديش، باعتبارها أحد أكثر البلدان عرضة لمخاطر تغير المناخ، تدرك التحديات التي تواجه العديد من البلدان الأفريقية، ويمكنها فعلا أن تسهم في بناء القدرة على التكيف وفي الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث.

و مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب منبر جيد لتنمية أفريقيا، وسنواصل العمل مع المكتب للاستمرار في التعاون لتحقيق تلك الغاية.

وستستمر بنغلاديش – بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بخبرة واسعة في مجال حفظ السلام، وخاصة في أفريقيا – في المساهمة في تحسين حالة السلام والأمن في أفريقيا. لقد ضحى جنودنا من حفظة السلام بدمائهم في سبيل إخوانهم خدمة لقضية السلام. وقد تمكن عاملونا من حفظة السلام، أينما تم نشرهم في معظم البلدان الأفريقية تقريبا، من ترك بصمات إيجابية عميقة على المجتمع من خلال خدمتهم وجهود المتفانية. فلا يُعنَى حفظ السلام، في نهاية المطاف، بإنفاذ السلام فحسب، بل بكسب قلوب وعقول سكان البلد المضيف.

وعلى الصعيد الثنائي، فإننا نوسع باستمرار من تواصلنا الدبلوماسي، على الرغم من بعدنا جغرافيا. ففي عام ٢٠١٦ وحده، فتحنا ما يصل إلى ثلاث بعثات دبلوماسية كاملة في أفريقيا، بما في ذلك بعثة في أديس أبابا، من أجل زيادة مشاركتنا مع الاتحاد الأفريقي. ويسهم مدرسونا وأطباؤنا ومهندسونا وغيرهم من المهنيين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان الأفريقية. وثمة فرصة هائلة للتعاون الاستثماري في مجالات الصحة والزراعة، ولا سيما الزراعة التعاقدية، والمجالات المتصلة بالتعليم في إطار يعود بالفائدة على الجميع.

ونحن نتقاسم نجاحنا فيمجال الحوكمة الإلكترونية مع البلدان الأفريقية. ففي الصومال، على سبيل المثال، نعمل على الابتكار في تقديم الخدمات العامة، وفي إثيوبيا، نعمل على الدور الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكذلك نجري محادثات مع بعض البلدان الأفريقية الأخرى. وهذه تشكل أمثلة قابلة للتكرار للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهناك عدد من منظماتنا غير الحكومية – بما في ذلك لجنة بنغلاديش لتطوير الريف، وهي إحدى أضخم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة الفقر في العالم – التي تعمل في العديد من البلدان الأفريقية على تحسين الصحة العامة وبرامج التحسين الاجتماعي – الاقتصادي بنهجنا الناشئ محليا.

وأحرزت بنغلاديش تقدما كبيرا في مكافحة الملاريا. فقد شهدنا انخفاضا بأكثر من ٥٠ في المائة في عدد حالات الإصابة

بالملاريا وبنسبة ٥٤ في المائة في الوفيات المرتبطة بها منذ عام ٢٠١٠. ومع ذلك، لا يزال العديد من الأشخاص معرضين للإصابة بهذا المرض. ولذلك قمنا بتنقيح استراتيجيتنا من أجل ضمان الاتساق مع الاستراتيجية التقنية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة الملاريا على الصعيد العالمي للفارة ٢٠١٦-٢٠٣٠. وسيسهم ذلك إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما الغاية ٣-٣ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن إنهاء وباء الملاريا. ويسعدنا أن نتشاطر خبراتنا وأفضل الممارسات لدينا مع أفريقيا في مجال بناء القدرات والوقاية من الملاريا وإدارتها. ونأمل أن تساعدنا الشراكة القوية والجيدة التنظيم بين أصحاب المصلحة المتعددين على تحقيق فوائد صحية واسعة النطاق في البلدان الأفريقية، بما في ذلك الحد من الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أجزاء أخرى من أفريقيا.

ونتطلع إلى مواصلة تعزيز شراكتنا مع أفريقيا. كما نشارك المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى ضمان وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستظل بعيدة المنال ما لم تتحقق التنمية في أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه البنود.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٨ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)، والبند ١٣ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.